النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 569 ■ من 5 الى 11 شتنبر 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ضيف العدد

عبد الرحيم هندوف:

هناك زراعات أقل استهلاكا للماء ويمكن أن تضمن لنا الأمن الغذائي والسيادة الغذائية

15

تنامي النضالات الشعبية تساءل/ تتطلب انخراط القوى الديمقراطية والحية

06

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي تختتم أشغال مخيمها الصيفي بنجاح

13

أي مستقبل للسيادة الغذائية لبلادنا في ظل السياسة الفلاحية المتبعة؟

09 08 07

كلمة العدد:

تحرر الشعوب وبناء الديمقراطية معركة واحدة

تواجه الشعوب وقواها الديمقراطية والتقدمية هذا المنحى الخطير بمواجهة انعكاساته على أوضاعها الاجتماعية وبالدفاع عن الديمقراطية وضد الحروب، وخاصة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في غزة بدعم تام من الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي دول الجنوب، وخاصة أفريقيا والشرق الأوسط، وبالأخص فلسطين، وأمريكا اللاتينية وآسيا، يتصاعد النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية.

وتخوض الشعوب وقواها التقدمية والديمقراطية معركة التحرر الوطني والديمقراطية ضد هيمنة الرأسمال المالي الاحتكاري المعولم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ظروف موضوعية إيجابية تتمثل في:

-هناك عشرات الدول التي تفرض عليها المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات بسبب رفضها هيمنة هذه المنظومة عليها وأنظمة تعتبرها أمريكا أعداء لها (الصين وروسيا وإيران وكوبا ونيكاراغوا وفينزويلا وكوريا الشمالية...) وأنظمة تسعى إلى الحد من هيمنة هذه المنظومة الامبريالية عليها (البريكس...).

وتسعى هذه الدول إلى الحصول على هامش مهم من الاستقلالية لقرارها الوطني. وهناك روسيا التي تتصدى عسكريا لهذه المنظومة، والصين التي تواجه تصرفاتها العدوانية.

-هناك إمكانية التلاقي الموضوعي بين تنامي عداء الشعوب لهذه المنظومة وطموحها (أي الشعوب) إلى عالم متحرر من هيمنتها، عالم أكثر عدلا ومساواة من جهة، ومحاولات العديد من الأنظمة والقوى، إما تقليص تبعيتها لهذه الامبريالية أو مواجهة هيمنتها، بما في ذلك عسكريا، كما هو الحال بالنسبة لروسيا الآن في أوكرانيا، وكما قد يقع بالنسبة للصين قريبا من جهة أخرى.

هكذا سيعرف العالم تغيرات جوهرية تتمثل في تكريس عالم متعدد الأقطاب: القطب الذي تتشكل نواته الصلبة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، والقطب الذي تتشكل نواته الصلبة من الصين وروسيا، وأقطاب إقليمية قد ترتبط بهذا القطب أو ذاك أو تكون محايدة.

لقد سرع «طوفان الأقصى»هذه السيرورة حيث كشف، بشكل غير مسبوق، الطبيعة الإجرامية لهذه المنظومة. إن هذه التطورات، لكونها تؤدي، في نهاية المطاف، إلى إضعاف هيمنة الرأسمال المالي الاحتكاري المعولم تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها في مصلحة نضال الشعوب.

تتمثل طبيعة المرحلة الحالية في المغرب في إنجاز مهام التحرر الوطني من هيمنة الامبريالية والكتلة الطبقية السائدة المكونة من ملاكي الأراضي الكبار والبرجوازية التبعية ومن استبداد وافتراس المخزن.

إن الطبقة العاملة تعاني من الاستغلال الرأسمالي وإن التغيير الثوري يستوجب انخراط الملايين في النضال. وليكون هذا النضال واعيا وفعالا، يجب أن تتعلم الجماهير الشعبية تنظيم نفسها وبناء علاقات التضامن والوحدة بينها. لذلك يعطي حزبنا أهمية بالغة للمساهمة في بناء وتوحيد التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية، وخاصة العمالية والكادحة، وجعلها تصب في النضال العام للتخلص من المخزن. وتشكل هذه التنظيمات الذاتية القاعدة الجماهيرية الواسعة لجبهة الطبقات الشعبية.

ولذلك، فإن نضالنا ضد الكيان الصهيوني هو أحد أهم الأشكال الذي يتخذه نضالنا ضد الإمبريالية في الواقع الملموس لمنطقتنا. لذلك، فإن موقفنا من القضية الفلسطينية ليس مجرد تضامن مع الشعب الفلسطيني. ولذلك نعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية. ويحظى النضال ضد التطبيع مع العدو الصهيوني بأهمية خاصة في الواقع الملموس لبلدنا.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

حزب النهج الديمقراطي العمالي:

لا سبيل لمواجهة السياسات اللاشعبية سوى بالمزيد من تنظيم وتقوية وتوحيد النضالات العمالية والشعبية

اجتمع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي في دورته العادية يوم الأحد 11 غشت 2024، وبعد تدارسه لمستجدات الوضع السياسي والدولي، والتي توجد القضية الفلسطينية وتطوراتها في مقدمته، والوقوف على مستجدات الأوضاع السياسية والاجتماعية ببلادنا وكذا القضايا التنظيمية الحزبية، فإن المكتب السياسي يسجل ما يلي:

• يجدد إدانته للتطبيع بمختلف أشكاله، والذي من نتائجه الانبطاح والصمت المريب للدولة المغربية ومؤسساتها عن فضائع جرائم الإبادة الجماعية والتقتيل والاغتيالات التي يرتكبها الكيان الصهيوني يوميا، ومنها اغتيال إسماعيل هنية أحد قادة النضال الوطني الفلسطيني. وبالتالي يعتبر أن معركة مناهضة التطبيع هي معركة الشعب المغربي وقواه التقدمية والديمقراطية والحية حتى إسقاطه.

• يعتبر الغلاء المستمر لأسعار المواد الأساسية ولمختلف الخدمات (الصحة، النقل، التعليم، السياحة الداخلية...) يضرب في العمق القدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم المأجورين والكادحين، ويعمق التفقير ومظاهر البؤس في المدن والقرى، ويتحمل النظام المخزني وحكومته الرجعية تبعات هذه السياسة اللاشعبية والهروب إلى الأمام بسياسات تبذير الأموال في المهرجانات الفجة والمستفزة.

• يستنكر ما تعانيه العديد من المدن والقرى من العطش، خصوصا خلال الصيف، والذي يعكس واقع المعاناة اليومية للطبقات الشعبية خاصة مع قلة أو انعدام الماء الشروب ومياه السقي للفلاحة الصغيرة، وذلك نتيجة فشل السياسة المائية الطبقية التي وجهت لخدمة الفلاحة التصديرية التبعية والضيعات الكبيرة والمنتجعات السياحية والأحياء البورجوازية، والتمادي في سياسة خوصصة الخدمات المائية على حساب الحاجة الملحة للجماهير الشعبية من هذه المادة الحيوية.

• يسجل تنامي الهجوم /الترامي الرأسمالي الجشع على الأراضي الجماعية (الأراضي السلالية وأراضي الجموع) بدعوى "الاستثمار" لجعلها في أيد الملاكين العقاريين الكبار وتحويل جزء مهم منها للمضاربين العقاريين الكبار في مشاريع وتجزئات سكنية تقلص المساحة الصالحة للفلاحة كل سنة بآلاف الهكتارات بدون تخطيط استراتيجي للحفاظ على السيادة الغذائية وتؤدي إلى تنامي الهجرة القروية، ويتضامن مع كل النضالات التي تواجه هذه السياسات اللاشعبية كـ "حركة أكال" والتنسيقيات بالجنوب وغيرها.

• يسجل استمرار تداعيات زلزال الحوز والوضع المتردي للضحايا بالرغم من الدعم الدولي والشعبي المعبأ لهم من أجل إعادة إعمار المناطق المتضررة وإعادة الاعتبار للمنكوبين، بل يتم محاكمتهم حين الدفاع عن حقوقهم المشروعة (حالة السيدة فاطمة أحنين التي حوكمت بشهر سجن نافذا).

• يسجل التدهور الكبير لقطاع الصحة كما ونوعا بفعل الخوصصة والتسليع المتنامي للخدمات الصحية واستنبات مستشفيات "دولية" خصوصية للواجهة في تناقض صارخ مع الوضع المريع والمحدود للخدمات الصحية العمومية التي تلجأ إليها الطبقات الشعبية، إضافة إلى ضعف التحكم في الانتشار السريع لوباء بوحمرون بالجهة الشرقية والذي لم يتم الإبلاغ رسميا عن عدد ضحاياه خصوصا من الأطفال.

• يثمن مواقف الحركة النقابية الرافضة لمشاريع القوانين بخصوص (الإضراب – التقاعد – مدونة الشغل) باعتبارها قوانين رجعية تراجعية خطيرة تستهدف تكبيل الحريات والتراجع عن المكتسبات، ويعتبر هذه المواقف غير كافية ما لم تتعزز بنضال نقابي وحدوي وتشكيل جبهة واسعة وقوية لمواجهة هذه المخططات الرأسمالية الطبقية ضد العمال والمأجورين.

• يثمن مختلف نضالات فئات الشعب المغربي (الأطباء من أجل مطالبهم النقابية- طلبة الطب – المحامون ضد مشروع قانون المسطرة المدنية – حركات النضال من أجل الأرض والحق في التنمية التحررية في الجنوب وحركة النضال ضد خوصصة الماء بفيجيج – حركة المعطلين من أجل الحق في الشغل- نضالات عاملات وعمال سيكوميك بمكناس وكوباك جودة بسلا-عمال طوب فوراج ببوازار – والعمال/ات الزراعيون/ات...) وغيرها، ويدعو القوى المناضلة إلى العمل على توحيد هذه النضالات بهدف تشكيل قوة الضغط الضرورية لتحقيق أهدافها.

كما يهنئ الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين على نجاح معركتها بقرية بامحمد، ويدعو إلى توحيد وتنظيم صفوف الشباب والشابات من أجل الحق في الشغل وحقوق العمال.

• يجدد تهنئته للمعتقلين السياسيين المفرج عنهم ويعتبر أن الاستمرار في تعزيز وحدة نضال القوى التقدمية والديمقراطية والحية هو الكفيل بتحرير السجون والحريات وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين المتبقين خلف قضبان الاستبداد وعلى رأسهم معتقلو حراك الريف.

• يسجل المجهودات المبذولة للفروع والقطاعات الحزبية، ويدعوها إلى الرفع من الأداء التنظيمي والنضالي والانخراط ودعم المعارك العمالية والشعبية وتوحيدها لتحقيق مطالبها المادية والمعنوية.

المكتب السياسي
الأحد 11 غشت 2024

النهج الديمقراطي العمالي:

لا بديل عن وحدة النضال العمالي والشعبي ضد السياسات الطبقية للنظام المخزني

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه الدوري العادي يوم الأحد 25 غشت 2024 بالمقر المركزي بالرباط، وبعد تداوله في القضايا السياسية والتنظيمية للحزب، ووقوفه على أبرز مستجدات الأوضاع العامة المتسمة دوليا بتسعير القوى الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمات والحروب والصراعات في العالم كالحرب في أوكرانيا والسودان وحرب الإبادة والتطهير العرقي التي يشنها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني ومحاصرة ومعاقبة الدول الوطنية الخارجة عن سيطرتها والمعارضة لسياساتها، ووطنيا بتصعيد النظام المخزني لسياساته الطبقية والقمعية التي تعمق الاستبداد السياسي والقهر والاستغلال الطبقي وتوسع مظاهر الفساد الاقتصادي من ريع واحتكار ومضاربات ورشوة ونهب ثروات البلاد وما يرافق ذلك من تفقير متواصل للجماهير الشعبية على كافة المستويات فإنه:

– يدين بشدة تغول القوى الإمبريالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والتصعيد الخطير لنزعتها العسكرية التي تهدد السلم والأمن في العالم، وتجر هذا الأخير نحوالدمار والخراب على كافة المستويات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والبيئة والثقافية.

– يحيي صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة التي تسطر يوميا ملاحم بطولية في الصمود في وجه التحالف الإمبريالي الصهيوني والأنظمةالعربية الرجعية وفي وجه آلة الإجرام وحرب الإبادة الصهيونية المستمرة تحت المظلة الأمريكية والتي تعدت كل الحدود، ويدعو إلى تصعيد النضال لإسقاط كل أشكال التطبيع والتعاون الرسمي مع هذا الكيان الاستعماري العنصري وتكثيف التضامن مع الشعب الفلسطيني بكافة الأشكال.

– يندد باستمرار الحرب الإجرامية في السودان بين مليشيات الدعم السريع والجيش والتي يغذيها صراع المصالح بين عدة قوى دولية وإقليمية، هذه الحرب التي تم إشعالها لإجهاض المد الثوري الشعبي من أجل التحرر والديمقراطية، ويتضامن مع الشعب السوداني الذي أصبح يؤدي فاتورتها الثقيلة من ملايين القتلى والمعطوبين والمهجرين والمشردين والمفقرين دون الحديث عن تدمير مقومات المجتمع والاقتصاد والبيئة.

– يجدد دعمه ومساندته لنضالات مختلف فئات الشعب المغربي (حراك فكيك، الفلاحون الفقراء، المعطلون، ضحايا الزلزال والعطش، ساكنة المناطق المهمشة...) ولنضالات الطبقة العاملة المغربية من أجل كرامتها ومطالبها العادلة والمشروعة في الحق الأجر العادل وعدم تأخيره والاستقرار في الشغل وشروط العمل المناسبة والحق في الإضراب والتنظيم النقابي (عمال النظافة مولاي بوسلهام، عمال صوفيا باشتوكة، سيكوميك مكناس، كوباك سلا، منجم بوازار ورزازات...)، ويدعو النقابات المناضلة إلى توحيد المواقف والنضال المشترك دفاعا عن مكتسبات الطبقة العاملة وفرض احترام قوانين الشغل والاتفاقات المبرمة معها ومنها الاتفاقات التي أبرمت مع النقابات الصحية والتعليمية على إثر النضالات البطولية الوحدوية التي خاضتها الشغيلة التعليمية والصحية والتي تعكس مكانتها ودورها الأساسي في المجتمع والذي بصم، وما يزال، نضال الشعب المغربي من أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

– يدعو إلى جعل "الدخول الاجتماعي" لحظة لتوحيد إرادات وصفوف ونضالات جميع الطبقات والفئات الشعبية والقوى السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية المناضلة لمواجهة الحرب الطبقية التي يشنها النظام المخزني والتي تستهدف المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة والشعب المغربي، والتي تؤكد كل المؤشرات أنها ستتصاعد أكثر مع إصرار النظام على تمرير مشاريعه التصفوية الرجعية كمشروع قانون الإضراب والتقاعد وتعديل مدونة الشغل والاعداد لمشروع قانون مالية 2025 الذي تبين مذكرته التوجيهية أنه سيكرس السياسات النيوليبرالية المتوحشة القائمة على دعم القطاع الخاص وتصفية ما تبقى من الخدمات الاجتماعية وخوصصة المؤسسات العمومية. ويحذر من مغبة الانجرار وراء تسعير الصراعات الهامشية والتناقضات الثانوية وسط الشعب، كيفما كانت المبررات، والذي لن يخدم في نهاية المطاف سوى أعداء الشعب والتناقض الرئيسي المتمثل في الكتلة الطبقية السائدة والنظام المخزني. ويؤكد أن وحدة القوى اليسارية والديمقراطية والحية ضرورة تاريخية لتحقيق جبهة الطبقات الشعبية الكفيلة بتغيير موازين القوى لصالح التغيير الديمقراطي المنشود مما يفرض على الجميع تركيز الجهود لتحقيقها على أرض الواقع.

– يدين بشدة التعاطي اللامسؤول للدولة المخزنية في مواجهة عدوى "بوحمرون" وانتشار أمراض معدية وقاتلة مما خلف العديد من الوفيات في صفوف الأطفال بالجنوب الشرقي، وفي مواجهة الفيضانات والسيول التي ضربت المنطقة، حولتها إلى مناطق معزولة مخلفة خسائر فادحة كشفت عن غياب أية استراتيجية في التعامل مع الكوارث الطبيعية وعن هشاشة البنيات التحتية في هذه المناطق الغنية بثرواتها المنهوبة، ويطالب برفع كل أشكال التهميش عليها وتعويض المتضررين عن الخسائر التي لحقتهم.

– يستنكر الاستلاء والسطو على الأراضي الجماعية، خاصة بمنطقة سوس ماسة ودرعة، ويعلن دعمه ومساندته لتنسيقيات ولجن أكال ولتحركاتها النضالية الرامية للدفاع عن الحق في الأرض والثروة ومواجهة سياسة استلاء الدولة على الأراضي بمبررات واهية.

– يجدد رفضه تفويت قطاع الماء والكهرباء والتطهير السائل للشركات الرأسمالية، باعتبار الماء والكهرباء والتطهير السائل خدمات عمومية لا يمكن تفويتها وتحويلها لسلعة ربحية خاضعة لمنطق السوق مما سيعمق تدهور مستوى عيش الشعب المغربي.

– يجدد مطالبته بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين (معتقلو حراك الريف وحراك فكيك، مناضلو أوطم بجميع المواقع الجامعية، المعطلون...) بدون قيد أوشرط، ويدعو كل القوى المناضلة إلى تكثيف التضامن والنضال للقطع مع الاعتقال السياسي ببلادنا.

في الأخير، واستحضارا لأرواح شهداء الشعب المغربي، وفي مقدمتهم شهداء منظمة إلى الأمام الماركسية اللينينية، التي تحل يوم 30 غشت الجاري الذكرى 54 لتأسيسها، فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي، سيبقى متشبثا

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب

يعلن دعمه ومساندته للساكنة بالجهة في نضالها المشروع من أجل الحفاظ على حقوقها في الأرض

في إطار تتبعه للهجوم المخزني على حقوق القبائل والسكان الأصليين والمتعلق في جزء منه بالاستحواذ على الأراضي والاستيلاء على خيراتها ومواردها الطبيعية، الباطنية منها والسطحية، وتسليمها للرأسمال الأجنبي والصهيوني، سجل مكتب حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب مجموعة من الاجراءات والممارسات المخزنية التعسفية ومحاولات لتجريد الملاك الأصليين وذوي الحقوق من ممتلكاتهم العقارية، كما جرى بالعديد من مناطق الجهة، ومنها:

● هدم ومسح كل القرى والمساكن الساحلية المطلة على المحيط الأطلنتي بجهة الجنوب (أكادير إداوتان /اشتوكة أيت باها /تزنيت /سيدي إفني...).

● العمل على سلك مسطرة تحفيظ ونزع حوالي 150 ألف هكتار من أراضي قبائل أيتوسى بإقليم آسا الزاك، خلال فترة الحجر الصحي، إضافة الى الشروع في إقامة "مشروع المنتزه الطبيعي درعة واركزيز لبطانة" على أراضيها. كمبرر لانتزاع الأرض من مالكيها الأصليين.

● نزع وتحفيظ أراضي القبائل بالمناطق الجبلية بإقاليم شتوكة أيت- باها وتزنيت وتارودانت وسيدي إفني وطاطا.

● إقدام وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية... على إجراءات إنشاء مشروع المنتزه الطبيعي للأطلس الصغير- الغربي على مساحة 111.130 هكتار موزعة على ثلاثة أقاليم: إقليم شتوكة آيت-باها وإقليم تزنيت وإقليم تارودانت.

● تفويت مساحات كبيرة من أراضي القبائل الجماعية للأجانب من الخليج) قطر /الإمارات...) لإنشاء ما يعرف ب"المحميات" وخصوصا بإقليمي آسا الزاك وطاطا.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب وهو يتابع هذه الأوضاع المتسمة بهجوم الدولة المخزنية بمختلف مؤسساتها على الحقوق الثابتة للسكان الأصليين في ملكية الأرض وعلى مواردها الطبيعية وحرمان كل أقاليم جهة الجنوب بدون استثناء من التنمية الحقيقية، أي كل من أكادير/ تارودانت /تزنيت /أشتوكة آيت-باها /طاطا /سيدي إفني /كلميم /آسا الزاك وطان طان... وفي نفس الوقت تشهد فيه الجهة تصاعد الاحتجاجات ورفض الساكنة لهذه المخططات المخزنية وتنظيم أشكال نضالية متنوعة وسلك مساطر الاعتراض القانونية والتي تواجه من طرف السلطات المخزنية بالمنع والتخوين والدسائس المتنوعة، فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب يعلن للرأي العام ما يلي:

● دعمه ومساندته للساكنة بجهة الجنوب في نضالها المشروع من أجل الحفاظ على حقوقها في ملكية أراضيها والاستفادة من خيراتها ومواردها الطبيعية.

● يعلن تضامنه ومساندته لمطالب حراك قبائل أيتوسى بإقليم آسا الزاك التي تناضل من أجل حقها في ملكية الأرض والاستفادة من خيراتها ومحاسبة الفاسدين.

● يشجب ويستنكر كل أشكال الاستيلاء على أراضي القبائل بمبررات إنشاء مشاريع ومنتزهات وطنية ("المنتزه الطبيعي الأطلس الصغير الغربي" بمنطقة سوس و"المنتزه الطبيعي درعة واركزيز-لبطانة" بإقليم آسا-الزاك) التي تهدف لاستغلال ما تحتوي عليه هذه المناطق من مناجم وثروات معدنية وطبيعية مهمة.

● يساند ويدعم نضالات تنسيقات ولجن أكال/AKAL الأرض بمنطقة سوس ويدعو مناضليه ومناضلاته والمتعاطفين معه إلى المشاركة وإنجاح كل الأشكال النضالية المزمع تنظيمها خلال شهر غشت الجاري (بكل من أشتوكة آيت-باها يوم 17 غشت وبتزنيت، يوم 21 غشت وبأكادير يوم 31 غشت 2024).

● يستنكر كل أشكال المنع والقمع والتخوين التي تلتجئ إليها السلطات المحلية بإقليم آسا-الزاك لمنع الاحتجاجات السلمية للساكنة ويعبر عن رفضه للسياسات المخزنية الهادفة الى تجريد المواطنين والمواطنات من حقوقهم وهويتهم الاصيلة التي تعد ملكية الأرض أهم مرتكزاتها.

● يدعو حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب كل التنسيقيات والحراكات بمناطق الجهة المتضررة من هجوم المخزن على أراضيها إلى تنسيق وتوحيد خطواتها النضالية لمواجهة السياسات المخزنية الهادفة لخدمة الشركات الرأسمالية الرجعية منها والصهيونية، ومن أجل صيانة حقوقها وكرامتها بما فيها حقها في الأرض وفي التنمية الحقيقية، ويدعو بنفس المناسبة كل مناضليه ومناضلاته وكل القوى المناضلة إلى تقديم كل أشكال الدعم والمساندة لكل الحراكات الشعبية المناهضة للظلم والغطرسة المخزنية.

المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الجنوب
بيوكرى: 11\8\202

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تدعو شغيلة القطاع الفلاحي بكل مكوناته للتعبئة القوية دفاعا عن المطالب وصونا للمكتسبات وإلى التصدي الوحدوي لمشروع القانون التكبيلي للإضراب

انعقد يوم الثلاثاء 27 غشت الجاري الاجتماع الأسبوعي العادي للكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وبعد التداول في أهم المستجدات وطنيا ودوليا وعلى مستوى الساحة النقابية والاجتماعية، فإن الكتابة التنفيذية للجامعة تعلن ما يلي:

- متابعتها باهتمام كبير للنقاش الدائر حول «مشروع القانون التنظيمي للإضراب» بما في ذلك إحالته على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من طرف مجلس النواب لأخذ رأيه بشأن المشروع، مع تسجيل الكتابة التنفيذية لأهمية مضامين المذكرة التي تقدمت بها مركزيتنا للتعبير عن رفضها التام للمشروع المعروض على انظار هذا المجلس الاستشاري، وللتأكيد على أن الاتحاد المغربي للشغل يعتبر أن المكان الطبيعي لمناقشة مشروع القانون هو الحوار الاجتماعي؛

- تأكيدها رفض جامعتنا تمرير هذا القانون التكبيلي للحق في الإضراب تحت أي مبرر كان ودعوتها لإطلاق التعبئة وتقويتها في صفوف مركزيتنا لمواجهة عزم الحكومة على تمرير المشروع المذكور وكذا مخطط تخريب مكتسبات الشغيلة في مجال التقاعد، والتصدي لمحاولات ضرب المكتسبات القانونية المتواضعة التي تتضمنها مدونة الشغل؛ والقيام بمبادرات للنضال الوحدوي لمواجهة هذه المشاريع الرجعية والتراجعية، إلى جانب مكونات الحركة النقابية المناضلة وعموم القوى الديمقراطية والغيورة على مصالح الطبقة العاملة ببلادنا؛

- مطالبتها مجددا بالتعجيل بتنفيذ كافة الاتفاقات المتضمنة في محضري اجتماعينا مع وزير الفلاحة في 20 فبراير و 2 أبريل 2024 وفي مقدمتها اخراج النظام الأساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية و وكالة التنمية الفلاحية ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة ومخازن الحبوب المينائية، وإطلاق ورش تعديل ومواءمة الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة وفي مقدمتها الغرف الفلاحية والمعهد الوطني للبحث الزراعي والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، والاستجابة للمطالب المشروعة لموظفي وزارة الفلاحة والتعليم الفلاحي في ما يهم التحفيزات ووسائل وظروف العمل، وتوفير الحماية القانونية للموظفين والمستخدمين في وزارة الفلاحة وتنفيذ الالتزام بتحقيق المساواة بينSMIG و SMAG والرفع الجدي من قيمة الميزانية المخصصة لمؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية -قطاع الفلاحة، وترشيد تسييرها ووضع حد للتأخير في إخراج قانون إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للمحافظة العقارية بعد توقيعه من طرف وزيرة المالية وانهاء مآسي عمال الضيعات موضوع الشراكة بين الدولة والخواص وغيرها من الاتفاقات الصريحة المتضمنة في المحضرين المشار اليهما أعلاه؛

- مطالبتها بالتعجيل بتعميم الزيادة في الأجور المنصوص عليها اتفاق 29 أبريل 2024 على المؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة بدون استثناء؛

- مطالبتها بالتعجيل بإنصاف الموظفين والمستخدمين ضحايا الشطط في استعمال السلطة وإدانتها لما يتعرض له الموظفان في المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية في الداخلة، ومطالبتها بإنهاء مسلسل الانتهاكات ضدهما ورد الاعتبار المادي والمهني لهما؛

- مطالبتها وزارة الفلاحة باتخاذ كافة التدابير الاستعجالية لإنجاح الموسم الفلاحي المقبل عبر تقديم الدعم الكافي والمباشر للفلاحين الصغار لتخفيض كلفة الانتاج التي تثقل كاهلهم وتلتهم دخلهم السنوي، وحمايتهم من المضاربين وتشجيعهم على مواصلة خدمة وتزويد السوق المحلية وتأمين الغذاء للمواطنات المواطنين، وفتح حوار عاجل وشامل مع النقابة الوطنية للفلاحين التابعة لجامعتنا حول أوضاع ومطالب الفلاحين الكادحين؛

- مناداتها لتقوية التضامن الداخلي دعما لمعارك إخواننا في المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وكوباك والعاملات والعمال الزراعيين في بركان ومشرع بلقصيري وأولاد تايمة وغيرها، وتعبر عن مساندتها لنضالات عموم الطبقة العاملة في بلادنا؛

- ابتهاجها لإطلاق سراح الصحفيين والمدونين وعدد من المناضلين في نهاية شهر يوليوز مع المطالبة بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف؛

- دعوة مناضلات ومناضلي الجامعة للانخراط بقوة في الحملة التضامنية مع المقاومة الفلسطينية في تصديها لحرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وذلك في إطار الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

عن الكتابة التنفيذية للجامعة
في 27 غشت 2024

النهج الديمقراطي
قضايا عمالية وحقوقية
لا بديل عن المقاومة الشعبية
4
العدد : 569
من 5 الى 11 شتنبر 2024
annahjad@gmail.com

بيان عائلة المختطف عمر الوسولي

بمناسبة اليوم العالمي لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

«النضال من أجل الحقيقة كل الحقيقة حول المختطفين مجهولي المصير وكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين فورا والتصدي لإنكار العدالة»

في 30 غشت من كل سنة يخلد المنتظم الدولي « اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري «، حيث لم يكشف عن مصير الآلاف من حالات الاختفاء القسري وتسجل سنويا اختفاءات جديدة عبر العالم. ففي المغرب – مع الأسف الشديد –، لا تزال العشرات من العائلات، ومنذ مدة طويلة، تنتظر الكشف عن مصير ذويها.

إن عائلة المختطف مجهولي المصير عمر الوسولي تخلد هذه الذكرى تحت شعار «النضال من أجل الحقيقة كل الحقيقة حول المختطفين مجهولي المصير وكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين فورا والتصدي لإنكار العدالة».

إن الاحتفاء بهذا اليوم، هذه السنة يتزامن مع نظر اللجنة المعنية بالاختفاء القسري في التقرير الأول للدولة المغربية بشأن تنفيذ مقتضيات اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وذلك خلال الدورة 27 للجنة التي ستعقد بين 23 شتنبر و4 أكتوبر 2024 بجنيف، وبالمناسبة سنتقدم ببعض الملاحظات حول التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المقدم من طرف النظام المغربي.

• مواصلة الدولة رفضها الاعتراف بمقتضيات المادتين 31 و32 من الاتفاقية، المتعلقين باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في تلقي وبحث شكاوى الأفراد، أو في النيابة عن أفراد يخضعون لها ولولايتها، وشكاوى الدول بشأن أخرى، يجعل التزامها وارادتها في الإعمال الكامل لروح ومقاصد هذه الاتفاقية ناقصة. إن الدولة المغربية رغم مصادقتها على الاتفاقية فإنها أفرغتها من محتوها مخافة من المحاسبة الدولية لأنه بكل بساطة ملف الاختفاء القسري والانتهاكات الجسيمة لا زال لم يجد طريقه إلى الحل وخصوصا الحقيقة والمحاسبة وعدم التكرار.

• جاء في التقرير أنه من بين أسباب تأخير تقديم التقرير هو استكمال جهود العدالة الانتقالية بالمغرب وهذا بالضبط هو المراد من هذا التقرير هو تلميع صورة المغرب حقوقيا لدى المنظمات الدولية ذات الصلة وبصفة عامة فهذا الاستنتاج مردود عليه لأن مفهوم العدالة الانتقالية يعني تحقيق العدالة في فترة انتقالية تمر بها الدولة خلال الانتقال من حكم تسلطي استبدادي إلى حكم ديمقراطي، بالإضافة إلى أن التجربة المغربية لا تنطبق عليها معايير العدالة الانتقالية كون العدالة لا زالت بعيدة المنال والانتقال إلى حكم ديمقراطي لم يتحقق بعد. إن مفهوم العدالة الإنتقالية ينطوي على أربع دعائم رئيسة ومترابطة تشكل آليات وأهدافا في الوقت ذاته هي: معرفة الحقيقة، المحاسبة والقصاص، التعويض وجبر الضرر، ضمانات عدم التكرار.

• إن من أهم حقوق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان معرفة الحقيقة حول الأسباب والظروف التي ارتكبت خلالها التجاوزات والجرائم. فأول أهداف العدالة الانتقالية هو كشف الحقيقة، ومعرفة مصير المختفين قسرا ومكان وجودهم ومعرفة طبيعة ما وقع من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان. على الرغم من أن النظام المغربي يتوفر على كل الحقائق فيما يتعلق بجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها لكن ومع الأسف الشديد أن الحقيقة في التجربة المغربية لازالت في غالبيتها غائبة ومغيبة لأنه وبكل بساطة لا يمكن للمجرم أن يوفر الأدلة لإدانته وهذا يوضحه بالملموس تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دجنبر 2010. وكل التقارير التي تلته.

• كما انه لا يمكن إصدار العفو لمنع الملاحقة القضائية في الجرائم ضد الإنسانية. ففي التجربة المغربية فإن رئيس الدولة أصدر عفوه عن جميع المسئولين المباشرين وغير المباشرين المتورطين في هذه الانتهاكات ومن بينهم الجلادين. إن التجربة المغربية لم تأخذ بعين الاعتبار مبدأ المحاسبة والقصاص بل الأخطر من ذلك أنها أسست للإفلات من العقاب في جميع الجرائم ضد الإنسانية السياسية، الاقتصادية والثقافية.

• يتوجب على الدولة الحفاظ على الأدلة الموثقة للتذكير بتلك الأحداث وإحياء ذكرى الضحايا، بالإضافة إلى ضمان الوصول المناسب إلى الأرشفة لتفادي التكرار. مرة أخرى ومع الأسف الشديد نجد أن مراكز الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي قد تركت للإهمال والتلاشي أو فوتت لمافيا العقار. فهنا أيضا عندما تنتفي العدالة والمحاسبة وعدم الحفاظ على الذاكرة فإن مبدأ عدم التكرار يصبح من المستحيلات وهذا ما أكده الواقع إذ أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا زالت قائمة.

• التجربة المغربية لا علاقة لها بالعدالة الانتقالية

• دستور 2011 يكرس الاستبداد

• معظم حالات الاختفاء القسري لم يتم تسويتها، الحقيقة لا زالت غائبة ومغيبة

• إصلاح العدالة الجنائية لم يفعل. واقعيا القضاء لا زال متحكما فيه (المحاكمات الصورية، الاعتقال التعسفي، التضييق على الحريات.....).

• حسب التقرير فإنه لم يتم تسجيل أية حالة اختفاء منذ مصادقة الدولة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ويضيف أ ن الدولة قطعت نهائيا مع هذا النوع من الانتهاكات الجسيمة، فبخصوص هذه النقطة أي القطع مع هذه الانتهاكات فهو مجانب للصواب إذ أن الحقيقة حول مجهولي المصير لا زالت غائبة وأن الدولة ليست لها الإرادة السياسية لفتح هذا الملف ومواصلة التحريات للكشف عن مصير هؤلاء المختطفين أحياء أو أمواتا والعمل على إطلاق سراح الأحياء منهم مع تحديد المعتقلات السرية التي يقبعون فيها و تسليم رفاة المتوفين منهم إلى ذويهم بعد تحديد هوياتهم.

• أكدت الدولة المغربية على طي صفحة الماضي دون معرفة الحقيقة وبالتالي الكشف عن مصير المختطفين. إن أي مهتم بالملف الذي لديه إطلاع بتقارير هيئة الإنصاف والمصالحة وبعده التقارير حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الاتصاف والمصالحة سيكتشف أن الحقيقة لا زالت غائبة أو غير مكتملة بالنسبة لأكثر من النصف أي ما يناهز 500 حالة في حين أن التقرير يزعم بأن كل الحالات تم استجلاء الحقيقة بشأنها إلا حالتين. إن هذا يؤكد مرة أخرى أن هدف الدولة المغربية هو ليس تفعيل مبادئ العدالة الانتقالية لكنه ومنذ البداية كان الهدف هو تلميع صورة النظام في المحافل الدولية وتغليط الرأي العام الوطني والدولي معتقدتا أنه يمكن لها أن تقايض الحقيقة بالتعويض المادي. إن الحقيقة التي من واجب الدولة الكشف عنها حول حالات الاختفاء القسري، وحالات مجهولي المصير، متضمنة في المادة 24 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، إذ تنص الفقرة 2 من المادة 24 أنه لكل ضحية الحق في معرفة الحقيقة عن ظروف الاختفاء القسري، وسير التحقيق ونتائجه ومصير الشخص المختفي. وتتخذ كل دولة طرف التدابير الملائمة في هذا الصدد. وتنص في الفقرة 3 على أن كل دولة طرف تتخذ التدابير الملائمة للبحث عن الأشخاص المختفين وتحديد أماكن وجودهم وإخلاء سبيلهم، وفي حالة وفاتهم لتحديد أماكن وجود رفاتهم واحترامها وإعادتها.

• الاستجابة للمطالب الدنيا للحركة الحقوقية، المتجسدة في توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المنعقدة في نونبر 2001، والندوة الدولية حول «مسار الإنصاف والمصالحة بالمغرب المنعقدة « تحت شعار:» من أجل ضمان عدم التكرار،» أيام 20/21/22 من شهر أبريل 2018 بمدينة مراكش، والتي تدعو الدولة إلى العمل على تشكيل آلية وطنية للحقيقة، لمواصلة الكشف عن الحقيقة حول جميع الملفات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصة حالات الاختفاء القسري.

وفي الأخير و بالمناسبة ندعو جميع المنظمات الحقوقية، السياسية الديمقراطية، تنظيمات المجتمع المدني وجميع المناضلات والمناضلين مناهضة الاختفاء القسري و الترافع أمام اللجنة المعنية بالاختفاء القسري أثناء النظر في التقرير الأول للدولة المغربية بشأن تنفيذ مقتضيات اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وذلك خلال الدورة 27 للجنة التي ستعقد بين 23 شتنبر و4 أكتوبر 2024 بجنيف كذلك التأكيد على مطالب المنتدى وكل الجمعيات الحقوقية والعائلات بمواصلة الكشف عن مصير كل ضحايا الاختفاء القسري والعمل الجدي لتفعيل جميع خلاصات ندوة مراكش وخصوصا إنشاء لجنة مستقلة للحقيقة لمواصلة البحث عن الحقيقة بخصوص الاختفاء القسري وتمكينها من جميع الوسائل الضرورية لتتمكن من إنجاز مهامها بكل حرية وتجرد.

البيضاء في 30 غشت 2024

بيان لعائلتي الشهيدين الدريدي وبلهواري بمناسبة مرور 40 سنة على استشهادهما

بحلول يومي الثلاثاء والأربعاء 27 و28 غشت الجاري، تكون قد مرت أربعون سنة (40 سنة) على استشهاد ابنينا م. بوبكر الدريدي ومصطفى بلهواري، بعد الإضراب اللامحدود عن الطعام الذي خاضه المعتقلون السياسيون من مجموعة مراكش 1984 دفاعا عن كرامتهم ومن أجل مطالب عادلة ومشروعة، وفي مواجهة سياسات المخزن الرجعية وآلته السجنية القمعية، البغيضة.

تحل هذه الذكرى علينا كعائلتي الشهيدين وعلى رفاقهم وعلى عموم المناضلين والمناضلات، فنتذكر ويستحضر معها عموم شرفاء هذا الوطن عطاء الشهيدين ورفاقهما، وصمود مجموعة مراكش وباقي المعتقلين السياسيين وعائلاتهم، في مواجهة أقسى ألوان الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي شكلت ممارسات ممنهجة لخنق الحريات والتنكر لعموم التطلعات الشعبية نحو مغرب الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الإجتماعية، مغرب الإنسانية والمواطنة الكاملة للجميع.

إننا في عائلة الشهيدين، بلهواري مصطفى والدريدي م بوبكر، ونحن نحيي ذكرى أربعين سنة على اغتيالهما وتغييبهما؛ فإننا نعلن ما يلي:

– تهانينا لكافة المعتقلين السياسيين المفرج عنهم مؤخرا، ولعائلاتهم.

– تضامننا التام مع باقي المعتقلين السياسيين ومع عائلاتهم، مع المطالبة بإطلاق سراحهم.

– مطالبتنا مجددا بوضع حد لكل أشكال الاستبداد والقمع السياسي؛ ومن أجل مغرب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مغرب حقوق الانسان للجميع الذي استرخص الشهيدان حياتهما من أجله.

– تثمينا مجددا وانخراطنا التام في مجهودات الحركة الحقوقية الديمقراطية، وفي نضالها المتواصل من أجل وضع حد نهائي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ببلادنا، ولكشف الحقيقة الكاملة حول ملفاتها السوداء، وتحصين مجتمعنا سياسيا وحقوقيا وقانونيا من عدم تكرارها.

– تحيتنا العالية للشعب الفلسطيني الصامد في وجه ما يرتكب في حقه من إبادة جماعية على يد الآلة الصهيونية ودولتها الإستعمارية العنصرية، وانحناءنا أمام تضحياته الكبرى التي تصوغ أروع الملاحم دفاعا عن الكرامة الانسانية.

وعهدا على الوفاء للشهيدين وكافة شهداء شعبنا وعلى صون ذكراهن وذكراهم العزيزة، ومواصلة السير على طريقهم حتى تحقيق كافة الغايات النبيلة التي استرخصوا حياتهم من أجلها.

عن عائلتي الشهيدين
الدريدي مولاي بوبكر وبلهوازي مصطفى
في 26 غشت 2024

حزب النهج الديمقراطي العمالي لجهة الرباط

كل الدعم لنضالات عمال النظافة بمولاي بوسلهام وعمال كوباك/جودة ومستخدمي الطريق السيار بالمغرب

يتابع المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط نضالات الطبقة العاملة والمأجورين بالجهة، ومن ضمنها الاعتصام المفتوح الذي تجاوز يومه السادس عشر أمام جماعة مولاي بوسلهام/ إقليم القنيطرة لعمال شركة "كازا تيكنيك" للنظافة المنتهي عقدها لتدبير هذا القطاع بالمدينة، لتتحول الصفقة لشركة أخرى تملصت من تشغيل العمال ليجدوا أنفسهم عرضة للتشريد بعدما قضوا مددا هامة في خدمة تنظيف المدينة، مما أثر سلبا على أوضاعهم الاجتماعية والنفسية؛ بالإضافة إلى استمرار اعتصام عمال كوباك – جودة بسلا لأزيد من سنة وتجاهل إدارة "التعاونية" لمطالبهم في محاولة مكشوفة للقضاء التام على العمل النقابي بالمؤسسة؛ إلى جانب إعلان مستخدمي الطريق السيار بالمغرب خوض إضراب جزئي إنذاري من أربع ساعات في اليوم لمدة ستة أيام خلال شهر غشت الجاري (أيام 6،7،8 و23،24،25) بجميع محطات الأداء ومراكز الاستغلال احتجاجا على تماطل الدولة في تنزيل مقتضيات الميثاق الجماعي منذ 2018.

وإيمانا منه بواجب التضامن والدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وعموم الأجراء؛

– فإن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي لجهة الرباط:

– يجدد تضامنه مع عمال كوباك-جودة، ويدعو كل المتدخلين في الملف إلى تحقيق مطالب العمال ووضع حد لمعاناتهم ومعاناة أسرهم.

– يندد بالتعاطي اللامسؤول للمجلس البلدي بمدينة مولاي بوسلهام، وبعدم قدرته على تحصين قوت وعيش عمال النظافة وجعلهم فريسة لشركات الباطرونا الجشعة المستفيدة من امتيازات سياسة التدبير المفوض المشؤوم، وللخيارات اللاشعبية واللاديمقراطية للدولة المخزنية؛ ويحمل المسؤولية للمجلس البلدي وللشركة الحائزة على الصفقة في ما قد تؤول إليه أوضاع العمال وأسرهم.

– يساند احتجاجات أجراء الطرق السيارة بالمغرب، ويطالب بالإنصات الجدي لمطالبهم المشروعة، ويدعو الجميع لدعم هذه المعركة العمالية نظرا لما تعانيه من تعتيم وحصار.

وفي الأخير يدعو المكتب الجهوي كل مناضلات ومناضلي الحزب، وكل أنصار الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية لتقوية وتعزيز التضامن العمالي والشعبي، والمساهمة النضالية الفعالة في سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

الرباط في 16 غشت 2024
عن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي- جهة الرباط

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي:

– يجدد دعمه للشعب الفلسطيني ويحيي المقاومة الموحدة الباسلة؛

– يطالب بالحرية للمناضلة الأسيرة الرفيقة خالدة جرار وجميع الأسرى والأسيرات، ويعلن تضامنه اللامشروط معهم.

ـ يعلن دعمه لنضالات العمال والعاملات وضحايا التهميش

عقد المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، اجتماعه العادي يوم الأحد 1 شتنبر 2024، بالمقر المركزي للحزب بالرباط، وبعد مناقشة الوضع السياسي ومميزات الوضع الطبقي والجماهيري الحالي ببلادنا وانعكاساته على أوضاع الطبقة العاملة وعلى النساء العاملات والكادحات منها على الخصوص، وقف على القضايا التالية:

– استمرار العدوان الصهيوني بدعم من التحالف الامبريالي الرجعي على الشعب الفلسطيني، حيث كشف « طوفان الاقصى» منذ 7 أكتوبر 2023 بشكل غير مسبوق الطبيعة الإجرامية لهذا الكيان وحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الموجهين ضد الشعب الفلسطيني. ناهيك عن التواطؤ المفضوح لبعض الأنظمة العربية المطبعة مع هذا العدو المجرم.

وفي هذا الإطار، وباعتبار القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني بالنسبة لحزبنا، فإننا في المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي:

نحيي المقاومة الفلسطينية الموحدة، ونعلن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية والإمبريالية من أجل استعادة كافة حقوقه على أرضه وإقامة الدولة الوطنية الديمقراطية على كافة فلسطين وعاصمتها القدس؛

نطالب بالحرية للمناضلة الأسيرة الرفيقة خالدة جرار التي تواجه مع باقي الأسرى والأسيرات ظروف اعتقال قاسية وصعبة وعمليات تنكيل وجرائم ممنهجة، ونعلن تضامننا المطلق واللامشروط معهم.

نحيي عاليا كل المسيرات الداعمة للقضية الفلسطينية ببلادنا بقيادة الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

ندعو الى العمل على وضع حد لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني والدفع في اتجاه تجريمه قانونيا.

– قضايا النساء العاملات الصناعيات والزراعيات والنساء الكادحات في بلادنا وأوضاعهن الهشة في ظل السياسة المخزنية اللاشعبية واللا ديمقراطية: (عاملات وعمال سيكوميك وانشغالنا الكبير بمآل ملفهم الذي لم يجد حلا منذ سنوات وتداعياته على عوائلهم وأبنائهم خصوصا ونحن على مشارف الدخول المدرسي وما يتطلبه من مستلزمات/ العاملات الزراعيات ضحايا حوادث السير والاستغلال والطرد / مسيرات العطش التي تقودها النساء المهمشات في المناطق المعزولة بسيدي يحي او يوسف اقليم ميدلت/ مسيرات نسائية لحراك فيكيك ضد تسليع الماء والخدمات العمومية وضد الغلاء والتفقير/ أوضاع ضحايا زلزال منطقة الحوز/ضحايا مافيا العقار...)

إننا في المكتب الوطني للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

ندين السياسات المخزنية المعمقة للفقر والتهميش والمكرسة للأوضاع الاجتماعية المزرية التي يرزح تحتها أبناء وبنات شعبنا؛

نؤكد تضامننا مع كل القضايا العادلة التي تناضل من أجلها النساء الكادحات والعاملات ضد سياسات النظام المخزني؛

نحيي التواجد والحضور القوي للنساء دفاعا عن مطالبهن المشروعة من مختلف المواقع والجبهات.

نوجه الدعوة لكل القوى الحية والديمقراطية والنسائية المكافحة الى دعم النضالات العمالية والشعبية والانخراط فيها وتوحيد نضالاتها من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة والمساواة الفعلية.

المكتب الوطني للقطاع النسائي
الأحد 1 شتنبر 2024

حزب النهج الديمقراطي العمالي يهنئ المعتقلين السياسيين المفرج عنهم ويدعو إلى مواصلة النضال الوحدوي لإطلاق سراح باقي المعتقلين السياسيين

تم مساء يوم الإثنين 29 يوليوز 2024 الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين وإلغاء المتابعات القضائية ضد آخرين. وبهذه المناسبة، يعبر حزب النهج الديمقراطي العمالي عن:

– تهنئته الحارة للمفرج عنهم وعائلاتهم وأصدقائهم.

– أن هذا الإفراج جاء نتيجة صمود ونضال المعتقلين السياسيين في السجون ونضال عائلاتهم والقوى الديمقراطية والحية في بلادنا وتضامن القوى الديمقراطية في الخارج.

– دعوته كل القوى الغيورة على احترام حقوق الإنسان، في بلادنا وفي الخارج، تصعيد وتوحيد النضال من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف، ومن أجل وقف الهجوم القمعي على حرية الرأي والتعبير والتظاهر، والكشف عن الحقيقة في ملفات المختطفين مجهولي المصير ومحاسبة المسؤولين المتورطين وجبر الضرر و الاعتذار الرسمي للدولة عن هاته الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

المكتب السياسي
الرباط، في 30/07/2024

فرع صفرو لحزب النهج الديمقراطي العمالي

يعبر عن رفضه للقانون 21 – 83 القاضي بتفويت قطاع الماء والكهرباء.

عقد المجلس الجماعي بصفرو دورة استثنائية يوم الخميس 15 غشت 2024، وكانت إحدى نقاط جدول أعماله وأهمها، المصادقة على مشروع اتفاقية إحداث مجموعة الجماعات الترابية المتعلقة بالقانون التنظيمي 21 – 83 الخاص بإحداث الشركات الجهوية لتدبير الماء والكهرباء والإنارة العمومية والتطهير السائل والتي لن تملك الجماعات من رأسمالها إلا 10%.

إن هذا القانون ينطوي على مخطط رأسمالي تصفوي يرمي إلى تفويت خدمة عمومية لقطاع حيوي و فتح 90% من رأسماله لشركات رأسمالية ربحية ستحول المواطن المستهلك إلى زبون خاضع لمنطق السوق ومتاهاته الافتراسية، مما سيؤدي حتما إلى مزيد من غلاء الفواتير وتعريض الحقوق الشغلية لموظفي ومستخدمي وكالات التوزيع إلى الضبابية والمصير المجهول.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي بصفرو، إذ يعبر عن رفضه لهذا القانون (21__83) بما له من تداعيات سلبية على القدرة الشرائية للجماهير الشعبية المكتوية أصلا بنار الغلاء في كل شيء، وكذلك على الحقوق الشغلية للموظفين والمستخدمين، فإنه يعبر ويؤكد على المواقف التالية:

1- تنديده بالموقف المُخزي للذين صوتوا داخل المجلس الجماعي بصفرو لصالح هذه الإتفاقية (10 مقابل 5 وامتناع واحد وتغيب 15 عن الدورة)، مما يؤكد صدقية مواقفنا بأن هذه المؤسسات لا تمثل مصالح الجماهير الشعبية بل تمرر كل ما يخدم مصالح البرجوازية والرأسمال.

2- شجبه لتجاهل المجلس الجماعي والسلطات المخزنية المحلية للمشاكل الحقيقية لساكنة إقليم صفرو:

فقر – بطالة – شح المياه بفعل كثافة استغلالها من طرف ملاكي الضيعات – مطرح النفايات الذي يسبب كارثة بيئية حقيقية بالإضافة إلى انقطاع الإنارة العمومية في حي بودرهم.

– تكريس فوضى احتلال الملك العمومي،في الشوارع وواد أكاي والشلال واحتلال الطريق وتحويلها إلى موقف سيارات مؤدى عنه.

– انتشار الكلاب الضالة داخل التجمعات السكنية.

3 – تنديده بتشغيل العاملات والعمال أيام العطل في الحي الصناعي بصفرو، وتضامنه المطلق مع نضالات الجماهير الشعبية المتضررة من السياسات العمومية الطبقية وتضامنه المبدئي والمطلق مع نضالات عاملات وعمال شركة سيكوم سيكوميك بمكناس الذين يخوضون معركة مريرة منذ 2021 من أجل مطالبهم/ن العادلة والمشروعة .

4- دعوته كافة الإطارات السياسية والنقابية والحقوقية المهتمة والرافضة لقانون 21__83 التكتل من أجل تنظيم التصدي الوحدوي للهجوم الافتراسي الممنهج على ممتلكات الشعب المغربي والخدمات العمومية الأساسية.

5 – يجدد تضامنه مع نضالات حراك فكيك الذي استبق التصدي ورفض إحداث الشركات، كما نضم صوتنا كنهج ديمقراطي عمالي للمطالبة بإطلاق سراح معتقل حراك فكيك (محمد البراهمي).

عن المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بصفرو
بتاريخ الجمعة 16 غشت 2024

تنامي النضالات الشعبية
تساؤل/ تتطلب انخراط القوى الديمقراطية والحية

تزايدت أسعار المواد الغذائية الأساسية والمحروقات، بسبب تحكم المافيات الاحتكارية في أهم القطاعات الإنتاجية الإستراتيجية (الفلاحة، الصيد البحري، التجارة الخارجية وغيرها). فمنذ بداية ثمانينات القرن الماضي، طبقا لوصفة صندوق النقد الدولي تخلت الدولة عن هذه القطاعات الحيوية، بشكل تدريجي، وتفويتها للرأسمال المحلي والأجنبي، تحت ذريعة إرساء أسس الحكامة الجيدة والناجعة.

الحسين لهناوي

بعد أن استولى الرأسماليون الكبار على قطاعات تغذية الشعب، أساسا، الدقيق والسكر والزيوت وبعد تخريب الشركة الوطنية لتكرير البترول «سامير» واحتكار استيراد البترول من طرف اللوبيات المتنفذة، ينفذ النظام ما تبقى من برنامج المؤسسات المالية الامبريالية، أي تصفية صندوق المقاصة وتفويت قطاعي التعليم والصحة العموميين للرأسمال، وهذه الأهداف تتطلب، بطبيعة الحال، التخريب الممنهج للمدرسة العمومية والمستشفيات ومراكز الصحة، من خلال التخفيض المتدرج لميزانيات هذين القطاعين الحيويين بشكل متزايد، وهو ما تجلى في الحد من توظيف الأطر والموارد البشرية الكافية، بموازاة التقشف الفاضح في التزويد بالمستلزمات المادية واللوجيستيكية الضرورية. فقطاع، التعليم، يعتبره صندوق النقد الدولي سلعة قابلة للتداول في سوق العرض والطلب، لذلك يجب على الدولة ألا تستثمر فيه وإنما تفتح المجال للرأسمال الخصوصي للاستثمار وحتى ما بني من تجهيزات وعقارات يجب تفويتها، كذلك توظيف الأساتذة والأستاذات، يتم بالعقدة في انتظار استكمال خوصصة القطاع. نفس الخطة يتم تطبيقها على الأطباء وأطر التمريض. فالهدف المقصود، على المدى المتوسط، هو توفير يد عاملة رخيصة رهن إشارة الرأسمال المستثمر في هذين القطاعين، بعد أن تؤول ملكية كافة المدارس والكليات والمستشفيات ومراكز الصحة إلى القطاع الخاص، فترسانة القوانين المعدة كلها تصب في هذا التوجه. فالأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد واعون بهذه الخطة الجهنمية. فهذه الفئة فطنت مبكرا بهذا المخطط الذي يستهدف كرامتهم واستقرارهم. وهذا الوعي هو الذي دفعهم إلى تأسيس تنسيقيتهم الوطنية، الإطار الوحدوي الذي يتحكمون في قيادته بعيدا عن بيروقراطية جل النقابات التعليمية التي زكت هذا البرنامج، منذ بداياته، والتي تتظاهر اليوم بالتصدي له.

إن مطلب هذه الفئة المتمثل في إلغاء التعاقد وإدماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية، إنما هو مطلب الشعب المغربي قاطبة، ألا وهو الحفاظ على المدرسة العمومية، كحق انتزعته الجماهير الشعبية بثمن غال تمثل في العديد من الشهداء والمغتربين، فيكفي الرجوع إلى انتفاضة 23 مارس 1956 في الدار البيضاء التي أخمدها النظام بالطائرات الحربية والدبابات والتي ذهب ضحيتها المئات من المواطنات والمواطنين تم دفنهم في مقابر جماعية. هذا المطلب يتم التعبير عنه، اليوم، من طرف الأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وهو تجديد للعهد حول هذا الحق المقدس الذي يضمن توفير تعليم مجاني وموحد لكل بنات وأبناء الشعب المغربي.

نفس المسار يعرفه قطاع الصحة العمومية، فالنضالات التي تخوضها تنسيقية طلبة الطب والصيدلة في إطار تنسيقيتهم المناضلة ضد البرنامج الحكومي الذي يستهدف إضعاف مستوى تكوين الأطباء، كمحاولة للحد من هجرتهم وفي نفس الوقت توفير يد عاملة رهن إشارة الرأسمال المحلي والأجنبي الذي سيستحوذ على هذا القطاع الحيوي. إن سبل تحقيق مطالب قطاعي التعليم والصحة العموميين يتطلب ضرورة التنسيق بين هاتين التنسيقيتين المناضلتين وحمايتهما من اختراقات النظام والقوى الملتفة حوله، كما يتطلب انخراط القوى الديمقراطية والحية لدعم نضالاتهما عبر كافة السبل التي ستوفر لهم حاضنة شعبية تمكنهم من الصمود ضد الهجوم المخزني.

أمام تنامي السياسات التفقيرية للشعب التي ينتهجها النظام، خرجت الجماهير الشعبية في العديد من المدن والبوادي تحتج على غلاء المعيشة وتدهور الخدمات العمومية والاستهتار بحياة المواطنات والمواطنين الذين أصبحوا رهينة لمصالح الرأسمال الاحتكاري. وأسطع مثال لتنامي الوعي الشعبي هو الحراك الشعبي العارم لساكنة مدينة فجيج ضد خوصصة قطاع الماء والكهرباء، ومن المعلوم أن النظام باشر خوصصة هذا القطاع عبر استحداث شركات جهوية تقوم مقام المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للكهرباء الذين تم تجميعهما في مكتب واحد استعدادا لتنفيذ خطة الخوصصة.

مقابل هذه الاستعدادات النضالية التي عبر عنها الشعب، خاصة في المناطق المهمشة، من خلال وقفاته ومسيراته الاحتجاجية، يلاحظ تخلف القوى السياسية والنقابية والحقوقية عن هذه النضالات الواسعة العفوية للعديد منها. إن الشعب المغربي الذي خبر التفاف النظام على المطالب المشروعة التي يرفعها من خلال بعض الإجراءات السطحية والخفيفة التي لا تمس قاعدته الأساسية المبنية على الرأسمال المحلي وكيل مصالح الشركات العابرة للقارات، قد استوعب أن الحقوق تنتزع بالنضال، كما أن النظام، استوعب، بدوره، هذا الوعي المتنامي في الأوساط الشعبية، والتي ساهمت حركة عشرين فبراير في تطويره عبر تكسير جدار الخوف لدى الجماهير الشعبية، يلتجأ إلى المزيد من القمع والتضييق على القوى المناضلة التي تتخندق مع الشعب في مطالبه، وتحاول تأطير هذه النضالات وتوحيدها في بوتقة موحدة لتصل إلى مداها ومبتغاها. فالمطلوب من كل القوى التي تدافع عن حق الجماهير الشعبية في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم أن تنسق عملها بعيدا عن الحسابات الضيقة لأن المرحلة تقتضي تأطير الشعب وخلق موازين قوة، وحدها القادرة على التصدي للهجوم الكاسح الذي تقوم به البورجوازية الاحتكارية ونظامها السياسي، وكيلة الشركات العابرة للقارات.

نفس المسار يعرفه قطاع الصحة العمومية، فالنضالات التي تخوضها تنسيقية طلبة الطب والصيدلة في إطار تنسيقيتهم المناضلة ضد البرنامج الحكومي الذي يستهدف إضعاف مستوى تكوين الأطباء، كمحاولة للحد من هجرتهم وفي نفس الوقت توفير يد عاملة رهن إشارة الرأسمال المحلي والأجنبي الذي سيستحوذ على هذا القطاع الحيوي.

إن مطلب هذه الفئة المتمثل في إلغاء التعاقد وإدماجهم في أسلاك الوظيفة العمومية، إنما هو مطلب الشعب المغربي قاطبة، ألا وهو الحفاظ على المدرسة العمومية، كحق انتزعته الجماهير الشعبية بثمن غال تمثل في العديد من الشهداء والمغتربين، فيكفي الرجوع إلى انتفاضة 23 مارس 1956 في الدار البيضاء التي أخمدها النظام بالطائرات الحربية والدبابات

إن سبل تحقيق مطالب قطاعي التعليم والصحة العموميين يتطلب ضرورة التنسيق بين هاتين التنسيقيتين المناضلتين وحمايتهما من اختراقات النظام والقوى الملتفة حوله، كما يتطلب انخراط القوى الديمقراطية والحية لدعم نضالاتهما عبر كافة السبل التي ستوفر لهم حاضنة شعبية تمكنهم من الصمود ضد الهجوم المخزني.

أي مستقبل للسيادة الغذائية لبلادنا في ظل السياسة الفلاحية المتبعة؟

إن السيادة الغذائية، باعتبارها «قدرة الدولة على ضمان الإنتاج المحلي لاحتياجاتها الغذائية، مع ضمان الوصول العادل إلى أغذية صحية ومناسبة ثقافيا»، تعتبر اليوم في المغرب في مهب الريح، نظرا لاعتماد البلاد على الواردات الغذائية واستمرار التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي.

الدراسات التي تناولت السيادة الغذائية تؤكد على أن التحديات الرئيسية التي يواجهها المغرب في هذا المجال متعددة ومنها على الخصوص:

- الاعتماد على الواردات، بحيث يستورد المغرب جزءا كبيرا من احتياجاته الغذائية الأساسية، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق الدولية والأزمات الاقتصادية العالمية.
- سوء تدبير الموارد المائية، إذ تعتمد الزراعة المغربية بشكل كبير على المياه، وتواجه البلاد تحديات كبيرة تتعلق بإدارة مواردها المائية، والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ والتصحر.
- ضعف الأمن الغذائي المتمثل في «ضمان إنتاج غذائي كافٍ ومستقر لعدد متزايد من السكان»، وذلك لغياب تطوير أنظمة فلاحية مرنة ومستدامة.
- تعثر التحديث الزراعي، لكون الحاجة إلى تحديث الممارسات الزراعية لزيادة الإنتاجية مع الحفاظ على البيئة أمرًا ضروريًا. ويشمل ذلك اعتماد تقنيات مبتكرة وتدريب الفلاحين.
- التفاوتات المجالية، المتمثلة في الفوارق الكبيرة بين المناطق الريفية والحضرية من حيث الوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية. وتشكل هذه التفاوتات عائقا كبيرا أمام تحقيق السيادة الغذائية الحقيقية.
- فشل السياسة الزراعية، فغياب سياسات زراعية متماسكة وفعالة، تدعم الإنتاج المحلي مع تعزيز الزراعة المستدامة، لا يمكن مواجهة تحديات السيادة الغذائية.

في ظل ما تعرفه بلادنا اليوم من غلاء ألهب أسعار المواد الغذائية الأساسية مع استمرار استنزاف ما تبقى من المياه، نعيد في ملف هذا العدد طرح سؤال السيادة الغذائية، فإلى أي حد تستجيب السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من طرف الدولة لتعزيز سيادة البلاد الغذائية، بما يضمن استدامة الموارد الطبيعية، وتحديث القطاع الزراعي، والمساواة في الوصول إلى الغذاء؟

السياسة الفلاحية: الوضع المأزوم وطرح البدائل

محمد هاكش

إن السياسة الفلاحية الجديدة أو ما سمي ب «مخطط المغرب الأخضر» تترجم إخضاع الفلاحة المغربية لمصالح ملاكي الأراضي الكبار والرأسمال المحلي والأجنبي المستثمر في القطاع الفلاحي على حساب ما سمي في هذا المخطط بقطاع الفلاحة المعاشية، وهو القطاع الذي يضم السواد الأعظم من الفلاحين الصغار وحتى المتوسطين. فالخطة المعتمدة تستهدف، على المدى المتوسط، اندثارها التدريجي.

فمنذ انطلاقه، خصص المخطط الأخضر 80 في المائة من الميزانية للفلاحين الكبار وهو ما سمي بالدعامة الأولى، في حين لم يخصص الا 20 في المائة للفلاحة المعاشية، الدعامة الثانية. بالاضافة إلى هذا الحيف، راهن على الفلاحين الكبار والرأسماليين الخواص ليتكلفوا بتجميع عدد من الفلاحين الصغار وتأطيرهم بهدف إدماجهم تدريجيا في إستراتيجيتهم، وهو ما فشل فيه فشلا ذريعا، بالرغم من الاعتمادات الهائلة التي خصصها لهم من أراضي وبنايات وإعانات ومنح وممتلكات الجماعات المحلية وهي كلها من اموال الشعب.

إن البادية المغربية، كانت ولا زالت تشكل القاطرة الأساسية للتنمية الفلاحية وهي من تتكفل بالأمن الغذائي للشعب المغربي، والجميع يعرف الظروف الصعبة التي تعيشها ساكنة البادية، بسبب استمرار سياسة التهميش والإقصاء منذ عقود. ولقد تفاقمت هذه الأوضاع المزرية نتيجة توالي سنوات الجفاف واستنزاف الفرشة المائية من طرف الشركات الرأسمالية الأجنبية التي تخصص منتجاتها للتصدير إلى الأسواق الخارجية. هكذا أصبحت الدولة تصدر المنتوجات المستهلكة للمياه، أساسا الخضروات والحوامض مقابل استيراد الحبوب والقطاني، المادتين الأساسيتين لتغذية الشعب. هكذا استفاد الرأسمال المحلي والأجنبي من جني أرباح كبيرة من المواد المصدرة، بالإضافة إلى الدعم الذي حظي به من طرف الدولة، في حين تلجأ هذه الدولة نفسها إلى استيراد كميات هائلة من الحبوب لسد العجز الغذائي، والطامة الكبرى أن هذه الواردات يتم اقتنائها بواسطة الديون الخارجية. فمديونة الدولة تجاوزت، حسب الإحصائيات الأخيرة 90 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو الحد الذي أصبح حتى صندوق النقد الدولي يثير فيه انتباه السلطات العمومية.

إن هذا الوضع المتأزم للبادية المغربية هو نتيجة للاختيارات السياسية التنموية الفلاحية والقروية السابقة والحالية التي اعتمدت، منذ الاستقلال الشكلي على التبعية المطلقة لمراكز القرار الرأسمالي والانخراط في منظومتها بما في ذلك توجيهات المؤسسات المالية الامبريالية. مقابل هذا التوجه، تم تهميش الطاقات الكامنة للفلاحين الكادحين الذين تم حرمانهم من أراضيهم المغتصبة من طرف المعمرين الفرنسيين والتي فوتها النظام للمعمرين الجدد وكذلك حرمانهم من الدعم العمومي واستهدافهم ليبيعوا استغلالياتهم القزمية للرأسماليين ويصبحوا عمالا زراعيين، يوفرون اليد العاملة الرخيصة لتشتغل في ضيعاتهم الحديثة.

أن التنمية الفلاحية والقروية البديلة التي من شأنها أن تضمن الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للشعب المغربي، وبالتالي التحكم في سيادته والتي ستضمن احترام حقوق الإنسان القروي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية المتجسدة في ضمان الشغل المستقر والعيش الكريم والحق في التعليم والعلاج والثقافة وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء وضمان الحق في التعبير السياسي والنقابي يجب أن تستند إلى إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دجنبر 1986 حيث اعتبر أن «التنمية الفلاحية والقروية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة ومستديمة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية سكان العالم القروي بأسرهم على أساس مشاركتهم النشيطة، الحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للخيرات والفوائد الناجمة عنها».

هكذا يتضح أن تطور الفلاحة وازدهار التنمية القروية رهين بالتوجهات التي تعتمدها السياسة الفلاحية، فبقدر ما تبتعد التوجهات عن التوصيات الخارجية وعن هيمنة الرأسمالية العالمية والاستسلام لإرادتها والخضوع لاتفاقياتها وتقترب أكثر من حاجيات الشعب ومن إرادته بقدر ما تحقق التنمية أهدافها، وبالتالي يمكن التأكيد على أن الانطلاق من حاجياتنا الغذائية ومن سوقنا الداخلية أولا ومن الانخراط في تكتل جهوي ابتداء من بعث الحياة في الجسم المغاربي والاستفادة من قوته الكامنة خاصة على المستوى الاقتصادي سيمكننا من تقوية ذاتنا ومواجهة هيمنة الرأسمالية المتوحشة. كما يمكن التأكيد على أن خروجنا من التخلف وتحقيقنا لتنمية حقيقية يقتضي ضمان الديمقراطية وخلق شروط إشراك الفلاحين الكادحين والعمال الزراعيين في مسلسل العملية التنموية والنهوض بالحركة التعاونية على أسس جديدة مبنية على الديمقراطية الحقيقية وعلى التضامن وتحمل المسؤولية بعيدا عن الوصاية والتسلط اللذين ترزح تحت وطأتهما البادية المغربية.

ومن أجل خلق تغيير حقيقي في البادية وتجاوز المعوقات الهيكلية للفلاحة المغربية وضمان اندماج القطاع الفلاحي في مسلسل تنموي في خدمة الشعب المغربي لا بد من النضال من أجل توفير بعض الشروط الأساسية:

الشرط الأول: إحداث إصلاح زراعي شامل وديمقراطي يتضمن أساسا توزيع الأراضي والمياه، وتحديد الملكية، وإجبارية الاستثمار الفلاحي، وسن الضريبة الفلاحية على الملاكين الكبار واسترجاع أراضي الدولة التي تم توزيعها على الأعيان وكبار العسكريين بطرق ملتبسة.

الشرط الثاني: التراجع عن مسلسل خوصصة المرافق العمومية والقطاعات الإنتاجية والخدماتية التي فرضتها المؤسسات المالية الامبريالية على النظام، وإعادة الاعتبار للدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة على مستوى التعليم والبحث والتكوين المهني وإعانة صغار الفلاحين.

الشرط الثالث: نشر الوعي الديمقراطي والنقابي والسياسي والحقوقي بالبادية المغربية وإشاعة مبادئ حقوق الإنسان ليتمكن القرويون عموما والفلاحون خصوصا من تنظيم أنفسهم والتعبير عن احتياجاتهم وتفجير طاقاتهم الإنتاجية بعيدا عن أي وصاية أو هيمنة أو احتواء من أي طرف كان.

الشرط الرابع: ربط التنمية الفلاحية والقروية بالتنمية بصفة عامة إذ لا تنمية قروية ثابتة ومستدامة بدون تنمية صناعية وخصوصا المجالات التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي (المكننة، الأسمدة، المبيدات، الصناعات الغذائية).

الشرط الخامس: النهوض بالمرأة القروية وخلق شروط اندماجها في العملية التنموية فيما يخص المشاركة والاستفادة من نتائجها.

لا سياسة فلاحية دون السيادة الغذائية

محمد هاكش

تقديم عام

أزمة الغذاء لها جانبان، أحدهما ظرفي والآخر هيكلي. برز الأول مع الزيادات الصاروخية لأسعار المواد الغذائية في عام 2007 و2008. ورغم وجود اسس موضوعية لتفسير هذه الظاهرة كاضمحلال المخزون الغذائي فان السبب الرئيسي لاندلاع الازمة هو نظام المضاربة ويبقى، بالطبع، إنتاج الوقود الزراعي من الغذاء أحد العناصر المساهمة في تعميقها (الإيثانول المنتج من الذرة في الولايات المتحدة). وهكذا، فإن سعر القمح في بورصة شيكاغو زاد ب بنسبة 100٪ في غضون عامين، الذرة ب98٪ والايثانول ب 80٪.

خلال هذه السنوات، انتقل جزء من رأس المال المضارب من قطاعات أخرى للاستثمار في إنتاج الغذاء، على أمل أرباح سريعة وكبيرة. ونتيجة لذلك، وحسب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، كل سنة أكثر من 50 مليون فرد تنزل تحت خط الفقر، ووصل عددهم الإجمالي في عام 2008، رقمٌ – لم يكن معروفًا إلى ذلك الحين – حيث تجاوز مليار شخص. إنها نتيجة واضحة لمنطق الربح، والقانون الرأسمالي للقيمة.

أما الجانب الهيكلي فمرده اتساع كبير، خلال السنوات الأخيرة، للزراعة الأحادية (monoculture). مما تسبب في تركيز الأراضي لدى أقلية من الرأسماليين مقابل تدمير الملايين من الفلاحين الصغار في جميع أنحاء العالم، وبالخصوص في القارة الإفريقية من أجل إنتاج الوقود الزراعي والمواد الغذائية. وفي هذا الإطار يمكن استحضار:

- شركة Daiwoo (كوريا الجنوبية) التي تمكنت من الحصول على مساحة قدرها 1.2 مليون هكتار من الأراضي لمدة 99 عاما، في مدغشقر، مما تسبب في أزمة سياسية خطيرة.
- دولة الإمارات العربية المتحدة في مالي وفي مختلف البلدان الأفريقية الأخرى.
- الشركات المتعددة الجنسيات في أوروبا وأمريكا الشمالية أو Agroenergy التي تستغل عشرات الملايين من الهكتارات لفترات طويلة.

إن الانشغال بالآثار السلبية والتدميرية للبيئة والإنسان تعتبر «عوامل خارجية» لا يتم إدخالها في حساب السوق، هذه الآثار السلبية لا يتحملها الرأسمال بل تتحملها المجتمعات المحلية والأفراد.

التبعية الغذائية بالمغرب

يعيش المغرب تبعية غذائية هيكلية رغم الحضور القوي لمخطط المغرب الأخضر في الإعلام السمعي البصري والذي يتم تقديمه في مختلف المعارض الفلاحية الكبرى بمختلف مناطق البلاد كسياسة فلاحية جديدة تستطيع تجاوز جميع المعيقات والاختلالات التي عاشتها فلاحتنا وتوفير إنتاج زراعي يضمن الغذاء للشعب المغربي ويؤمن حاجياته من المواد الأساسية.

ما هو إذن سر التبعية الغذائية الهيكلية التي يعيشها المغرب والتي تشمل المواد الغذائية الأساسية للشعب المغربي (القمح والسكر والزيت) رغم الميزانيات الهائلة التي تم صرفها من خلال المخططات المختلفة.

1.دحض الأسباب الرسمية للتبعية الغذائية

من الملاحظ أن المسؤولين يحاولون حصر أسباب تبعيتنا في المواد الغذائية الأساسية ومنها الحبوب (القمح أساسا) في الجفاف وتوالي السنوات العجاف متناسين أن الدراسات العلمية أثبتت أن هذه الظاهر الطبيعية أصبحت هيكلية منذ بداية الثمانينات وأنها معطى ثابت يجب أخذه بعين الاعتبار في كل سياسة فلاحية.

جدول يوضح تقلبات مردود الحبوب حسب التساقطات

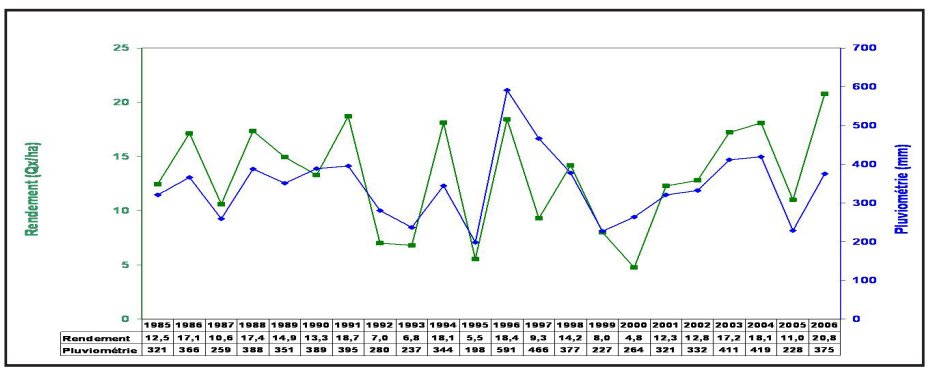

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Rendement	12,5	17,1	10,6	17,4	14,9	13,3	18,7	7,0	6,8	18,1	5,5	18,4	9,3	14,2	8,0	4,8	12,3	12,8	17,2	18,1	11,0	20,8
Pluviométrie	321	366	259	388	351	389	395	280	237	344	198	591	466	377	227	264	321	332	411	419	228	375

تبين هذه المعطيات الارتباط الوثيق بين كمية التساقطات وانتظامها والإنتاج بمعنى فشل كل السياسات المتبعة منذ الاستقلال الشكلي، وأن الفلاحة المغربية ظلت وماتزال هشة، لأن كل السياسات المتعاقبة لم تهتم بضمان السيادة الغذائية للشعب المغربي. فالاستغلاليات التي تفوق مساحتها 100 هكتار تستحوذ على 8.7 في المائة من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، جل هذه الاستغلاليات تتوفر على مصادر المياه، فهي تستفيد من دعم الدولة وتنتج الزراعات الموجهة للتصدير، بينما الاستغلاليات التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات تمثل 75 في المائة من مجموع الفلاحين ولا تستغل إلا أقل من 24 في المائة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة. هذه الاستغلاليات لا تستفيد من إعانات الدولة وجلها خاضع لتقلبات الظروف المناخية، وهي التي تنتج الحبوب والقطاني بالإضافة إلى تربية المواشي (المواد الأساسية لتغذية الشعب).

2 - معطيات رسمية صادمة

قبل الخوض في الأسباب الحقيقية، التي أدت إلى تبعية بلادنا في المواد الأساسية والتفريط المنهج في السيادة الغذائية لشعبنا ووضع المواطنات والمواطنين في حالة خوف دائم من شبح أزمة الخبز، لا بد من الوقوف على بعض المعطيات الرسمية (نشرة بنك المغرب مارس 2012) الصادمة التي تبين بوضوح عجزنا في الميزان التجاري الغذائي ونقتصر في هذا الصدد على مقارنة قيمة صادراتنا (بمليار درهم) من الطماطم وقيمة وارداتنا (بمليار درهم) من القمح بين 2005 و2011 لنكتشف أن على المغرب دفع ما يعادل قيمة أربع سنوات من تصدير الطماطم لأداء مستحقات سنة واحدة من واردات القمح.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الطماطم	1،251	1،281	2،157	2،036	2،048	2،084	2،711
القمح	4،150	3،087	9،410	12،43	5،482	7،4	11،52

أما فيما يخص السكُر تقدر وارداته بحوالي 50 في المائة من احتياجاتنا، في حين تبلغ واردات زيت المائدة 90 في المائة من حاجياتنا ويمكن أن نقول أن تبعيتنا للأسواق الخارجية بالنسبة لهذه المادة شبه مطلقة.

نلاحظ إذن من خلال هذه المعطيات أن السياسات الفلاحية بما فيها مخطط المغرب الأخضر لم تستطع توفير المواد الأساسية للشعب المغربي (الخبز والزيت والسكر).

3.الأسباب الحقيقية للتبعية الغذائية

سنحاول ملامسة الأسباب الحقيقية التي عمقت التبعية الغذائية للأسواق الخارجية في المواد الأساسية والتي لا يمكن فهمها إلا إذا عرفنا أن هذه التبعية ناتجة عن السياسة الفلاحية التي تنهجها الكتلة الطبقية السائدة ببلادنا حيث يتم إخضاع الاقتصاد للتوجهات السياسية للدولة كراعية لمصالح الطبقات السائدة والمرتبطة بالتقسيم الدولي للعمل وانصياعها إلى توجيهات وأوامر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والخضوع للرأسمال الامبريالي عبر اتفاقيات التبادل الحر المجحفة والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة.

لقد أصبحت الفلاحة منذ عدة سنوات، وخاصة منذ حلول الأزمة المالية والاقتصادية للرأسمالية، مجالا خصبا للرأسمال العالمي عبر شراء الأراضي لإنتاج الهيدروكاربنيات وإلحاق آلاف الهكتارات منها للتحكم في إنتاج البذور واحتكار توزيعها وخوصصة المعارف في هذا المجال.

إن السياسات المتبعة من طرف الامبريالية تضع مفاتيح غذاء الشعوب بين يد كمشة من الرأسماليين والمضاربين وكبار الملاكين العقاريين وتهدف إلى إخضاع العمال الزراعيين والفلاحين الكادحين لمعايير الفلاحة الصناعية التي تفرضها الشركات العابرة للقارات المتحكمة في الصناعات الكميائية والغذائية ليصبح سلاح الغذاء، أكثر من أي وقت مضى، واقعا مخيفا.

إن عدم استقرار المواد الغذائية الأساسية الناتج عن هذا الاحتكار الرأسمالي العالمي لغذاء الشعوب يؤدي إلى خراب الفلاحين الكادحين. إن عدد الجياع في العالم يتفاقم (أزيد من مليار نسمة يعيشون جوعا دائما).

إن التدهور المتفاقم للوضع الغذائي العالمي الذي تعاني منه الشعوب يتطلب النضال الوحدوي من أجل فرض سياسات وطنية شعبية تضع السيادة الغذائية في قلب اهتماماتها. فإشكالية الغذاء سياسية بامتياز. فالدولة الوطنية الشعبية هي المسؤولة عن تعبئة الموارد الفلاحية والسهر على التوزيع العادل لفوائد الإنتاج الفلاحي، لأن المستثمرين الخواص المحكومين بتراكم الأرباح لا يمكن أن يقوموا مقام التزام الدولة في هذا المجال الحيوي للشعوب.

كل المعطيات تؤكد بالملموس أن السياسات الفلاحية، منذ الاستقلال الشكلي، كرست تخلي الدولة عن مسؤولياتها في توفير المواد الأساسية للمواطنين والمواطنات وما فتئت تعمق التبعية الغذائية لبلادنا عبر دعمها الهائل للرأسمال المحلي والأجنبي من خلال تمكينه من الأراضي والمياه والإعانات تحت يافطة تأهيل الفلاحة ذات القيمة المضافة والرفع من التنافسية وتطوير الصادرات. كل هذا على حساب المنتجين الحقيقيين والفلاحين الكادحين المرتبطين بالأرض والمؤهلين لضمان الحاجيات الغذائية للشعب المغربي وتزويد السوق الداخلي. إن مخطط المغرب الأخضر سياسة فلاحية تمييزية وطبقية معلنة.

مخطط المغرب الأخضر: المرامي والنتائج

الحسين ل

خلال بداية ثمانينات القرن الماضي، عرف الاقتصاد المغربي انتكاسة هيكلية تم وصفها من طرف راس النظام، آنذاك، بالسكتة القلبية وهو ما دفعه إلى الاستنجاد بخدمات صندوق النقد الدولي، ليرسي خبرائه ما سمي ببرنامج التقويم الهيكلي. هذا البرنامج يهدف بالأساس إلى خوصصة كل القطاعات الإنتاجية والخدماتية وكذلك المرافق العمومية وتفويتها إلى الرأسمال المحلي والأجنبي.
بالنسبة للقطاع الفلاحي، يتمحور الهدف حول محورين رئيسيين:

المحور الأول: تحرير سوق العقار

فقانون الاستثمارات الفلاحية التي تم اعتمادها منذ نهاية الستينات من القرن الماضي يمنع على الأجانب شراء الأراضي الفلاحية وهو ما كان يضطرهم إلى التحايل على القانون عبر اللجوء إلى الكراء لمدة طويلة قد تصل إلى تسعين سنة. وطبقا لتوجيهات برنامج صندوق النقد الدولي، فهذا يشكل عائقا بنيويا يحول دون جلب المستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى هذا الإجراء، فإن المساحة الصالحة للزراعة بالمغرب تعرف أربعة أنماط الحيازة: فهناك نمط الملكية الخاصة الذي يشمل حوالي 74 في المائة من مجموع الأراضي الفلاحية، ثم هناك نمط أراضي الجموع والسلاليات، وهي أراض تمتلكها القبائل ويتم استغلالها بشكل جماعي، قبل أن تتدخل وزارة الداخلية، كوصية عليها، تختار من ينوبون عن القبيلة في كرائها، بدون أن يستفيد من مبالغ كرائها ذوي الحقوق في حين أن المبالغ الهامة تصرف في أمور بعيدة عن تنمية المنطقة. هذه الأراضي تضم حوالي مليون هكتار من المساحة الصالحة للزراعة وأزيد من 8 ملايين هكتار من الأراضي الرعوية. ثم هناك نمط الحيازة المسمى أراضي الجيش وهي أراضي كان ملوك المغرب يمنحوها للأشخاص الذين يقدمون خدماتهم للمخزن وعلى الخصوص من يقبلون بمحاربة القبائل الثائرة ضده، وتشمل حوالي 400 ألف هكتار. وأخيرا أراضي الدولة وهي الضيعات المسترجعة من المعمرين الفرنسيين طبقا لاتفاقية «ايكس ليبان» التي حافظت الامبريالية الفرنسية، بموجبها، على أهم مصالحها الإستراتيجية وهيمنتها الثقافية. وهذه الأراضي تشمل أزيد من 300 ألف هكتار، كلها ضيعات خصبة ويتوفر أغلبها على مصادر المياه وهي متواجدة في سهول الغرب وبركان وبني ملال ودكالة وهضبة سايس. العديد من هذه الضيعات تم تفويتها للأعيان وكبار الضباط العسكريين، خصوصا بعد محاولة الانقلابين العسكريين في بداية السبعينات. أما الضيعات التي كانت تشرف عليها الشركتين العموميتين «صوجيطا وصوديا » فقد تم تفويتها مع آلياتها وعمالها للبورجوازية الفلاحية. فالهدف، كما سبق ذكره، هو تحرير سوق العقار وفتحه أمام المستثمرين الأجانب مع تقديم دعم سخي وتحفيزات هامة لجلبهم. وبالفعل قامت الدولة بتعديل وثيقة قانون الاستثمارات الفلاحية لسنة 1969 حتى تتلاءم مع المخطط الذي أملاه صندوق النقد الدولي والهادف إلى إسراع عملية تحرير سوق العقار الفلاحي وبالمقابل تسريع عملية بلترة الفلاحين الصغار ليتحولوا إلى عمال زراعيين رهن إشارة المستثمرين الجدد الذين تمكنوا من أجود الضيعات سواء تعلق الأمر بالضيعات الشاسعة للزراعات الموسمية أو الضيعات المغروسة بمختلف الأشجار المثمرة التي كانت شركة صوديا تتكلف باستغلالها. وللاشارة، فهذه الشركة كانت تابعة للوزارة الأولى منذ الاستقلال الشكلي إلى حدود بداية الثمانينات وهو ما يعني أنها كانت عبارة عن صندوق أسود، يتم استعمال مبالغه لأغراض لا علاقة لها بالتنمية الفلاحية.

المحور الثاني: إعادة ترميم قاعدة الملاكين الكبار وتحديثها

هذا الهدف يتمثل في محاولة إعداد طبقة بورجوازية فلاحية حداثية مرتبطة بالأرض، فكما هو معروف، إبان الاستقلال الشكلي كان الإقطاعيون والملاكون العقاريون الكبار يشكلون القاعدة الأساسية للنظام بالإضافة إلى بعض التجار الكبار. لكن مع المدة، عرفت هذه القاعدة تقلصا ملحوظا بحكم التحاق أبنائها بالقطاعات الحكومية واستثمارهم في القطاعات الأخرى المربحة كقطاع الخدمات والمالية من جهة، ومن جهة أخرى، فإن منافسة القصر الذي يملك ضيعات شاسعة من أجود الأراضي الفلاحية في مختلف مناطق المغرب واستحواذه على مصادر المياه جعل هذه الطبقة تتراجع بسرعة وتصبح هامشية في لعبة الشطرنج السياسي. ومن المعروف كذلك أن البادية المغربية شكلت، منذ عهد الحماية، قاعدة خلفية للنظام يتحكم فيها كيف يشاء ولا يسمح بأي فعل سياسي مهما كان شكله لاختراق البادية. وبهذه الصفة أصبحت مسيجة بعناصر الدرك والشيوخ والمقدمين الذين يرفعون التقارير باستمرار حول أي تحرك يقع في البادية. فلما تآكلت الدعامات الإقطاعية استشعر النظام بإمكانية تنامي الشعور بالتهميش والحكرة لدى الشباب القروي، خصوصا وأن الأجيال الصاعدة باتت تدرك ما يقع في العالم بفضل تقدم تقنيات التواصل الحديث. وهذا ما جعله يحاول إعادة ترميم دور الملاكين العقاريين وتحديثهم ومنحهم إعانات ودعم هائلين من أجل تأطير الفلاحين الصغار وجعلهم دائما تحت المراقبة. وهذا ما سمي في أدبيات مخطط المغرب الأخضر الذي تم إعداده من طرف مكتب الدراسات الأمريكي «ماكينزي» بالفلاحين المجمعين: أي الفلاحين الذين سيلعبون دور إبقاء العديد من الفلاحين الصغار على قيد الحياة لمدة أطول دون أن يكون لهم أي أفق لتنمية فلاحتهم مستقبلا. فهذه الخطة تجعل من الفلاحين الصغار التابعين للفلاح الكبير المجمع أشباه أقنان لأنه هو من يتحكم في تزويدهم بعوامل الإنتاج من سماد وبذور وأدوية وهو من يتكلف ببيع المنتوج وخصم مصارف الإنتاج عند نهاية الموسم.

بعد عقد ونصف من الزمن يمكن تقييم ما تم تحقيقه من هذين الهدفين: فبالنسبة للهدف الأول تم جلب العديد من المستثمرين المحليين والأجانب وتم دعمهم بسخاء، كما تم تسخير أطر وزارة الفلاحة لتأطيرهم تقنيا ولوجيستيكيا. لكن بمجرد الاستفادة من هذه الهدايا المتعددة وبعد تخريب الفرشة المائية خاصة في منطقة سوس ماسة، أغلب المستثمرين الأجانب غادروا المغرب بعد أن جنوا أرباحا طائلة. أما الرأسماليون المحليون فأغلبهم أقدموا على تسريحات جماعية للعمال الزراعيين تحت ذريعة تدني الربح بسبب المنافسة والظروف المناخية.
بالنسبة للهدف الثاني: فإن أغلب الفلاحين الكبار عجزوا أو رفضوا لعب دور المجمع واضطرت الدولة إلى اللجوء للمؤسسات والشركات العمومية لتلعب هذا الدور كالشركة الوطنية لإتجار البذور أو مصانع الحليب أو غيرها من المؤسسات العمومية أو الشبه عمومية. وعموما فهذا الهدف الذي راهن عليه النظام لتركيز هيمنته على البادية المغربية لم يتم تحقيقه.
فتفاقم العجز الغذائي واللجوء البنيوي إلى السوق الخارجي لتلبية الحاجيات الغذائية الأساسية للشعب المغربي ومشاكل تسويق المنتجات الموجهة للتصدير بسبب المنافسة الشرسة يدخل الفلاحة المغربية في نفق مسدود، وما يزيد الطين بلة هو تنامي وثيرة سنوات الجفاف.

الاحتلال يعزل المعتقلة خالدة جرار في ظروف قاسية وصعبة جدا

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني، إن إدارة سجون الاحتلال تواصل منذ (16) يوما عزل المعتقلة والناشطة الحقوقية خالدة جرار في زنزانة انفرادية بعزل سجن (نفي تيرتسيا) في ظروف قاسية وصعبة جداً.

وقالت جرار نقلا عن المحامية التي تمكنت من زيارتها مؤخرا: إنها تواجه وضعاً مأساوياً لا يُحتمل.

وأضافت للمحامية: «أنا أموت يومياً، فالزنزانة أشبه بعلبة صغيرة مغلقة لا يدخلها الهواء، فقط يوجد فيها مرحاض وأعلاه شباك صغير، أغلق لاحقا بعد نقلي بيوم واحد، ولم يتركوا لي أي متنفس، وحتى ما تسمى (بالأشناف) في باب الزنزانة أغلقت، وهناك فقط فتحة صغيرة أجلس بجانبها معظم الوقت لأتنفس، فأنا أختنق في زنزانتي وأنتظر أن تمر الساعات لعلي أجد جزيئات أوكسجين لأتنفس وأبقى على قيد الحياة».

وتابعت جرار التي تعاني عدة مشكلات صحية: «ما زاد مأساوية عزلي، درجات الحرارة المرتفعة، فأنا باختصار موجودة داخل فرن على أعلى درجة، لا أستطيع النوم بسبب الحرارة العالية، ولم يكتفوا بعزلي في هذه الظروف، بل تعمدوا قطع الماء في الزنزانة، وحتى عندما أطلب تعبئة (قنينة) الماء لأشرب، فإنهم يُحضرونها بعد 4 ساعات على الأقل، وبالنسبة إلى الخروج إلى ساحة السجن (الفورة)، فقد سُمح لي بالخروج

مرة واحدة بعد مرور ثمانية أيام على عزلي، كما يتعمدون تأخير وجبة الطعام الرديئة لساعات.

وأكدت هيئة شؤون الأسرى ونادي الأسير، أن استمرار عزل جرار، هو جريمة متعمدة تنفذها إدارة السجون بحقها، خاصة أن إدارة السجون رفضت الإفصاح عن مدة العزل أو أسبابه.

وحملت الهيئة ونادي الأسير، سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياتها ومصيرها، معتبرين عزلها يأتي في إطار الإجراءات الانتقامية الممنهجة التي تنفذها إدارة السجون بحق المعتقلين، كجزء من الجرائم الممنهجة التي تنفذها بشكل -غير مسبوق- بمستواها وكثافتها منذ بدء حرب الإبادة، وشددا على أن هذا الإجراء الانتقامي ما هو إلا امتداد لعملية استهداف ممنهجة تعرضت لها على مدار السنوات الماضية، وشكلت عملية اعتقالها الإداري المتكررة أبرز أوجه ذلك.

يُذكر أن قوات الاحتلال كانت قد أعادت اعتقال جرار في 26/12/2023، من منزلها في رام الله، وجرى تحويلها إلى الاعتقال الإداري، وصدر بحقها أمرا اعتقال إداري، وطوال المدة الماضية كانت محتجزة في سجن (الدامون) إلى جانب المعتلات، إلى أن نُقلت إلى العزل مؤخرا، ومنذ اعتقالها تواجه كما كل المعتقلين والمعتقلات ظروف اعتقال قاسية وصعبة، وعمليات تنكيل وجرائم ممنهجة، وتشكل سياسة العزل الانفرادي إلى جانب إجراءات العزل الجماعي التي فُرضت على المعتقلين منذ بدء حرب الإبادة، إحدى أبرز السياسات التي صعّدتها بحقهم، إذ تعتبر من أخطر السياسات التي مارستها منظومة السجون الإسرائيلية بحق المعتقلين على مدار عقود طويلة.

ويُشار إلى أن جرار هي معتقلة سابقة تعرضت للاعتقال نحو خمس سنوات، وهي ناشطة حقوقية ونسوية ونائب سابق في المجلس التشريعي، وعلى مدار عمليات اعتقالها المتكررة، واجهت إجراءات انتقامية بحقها، وكان أقساها حرمانها من إلقاء نظرة الوداع على ابنتها التي توفيت في اعتقالها السابق.

وهي واحدة من بين (87) معتقلة في سجون الاحتلال، أغلبيتهن يقبعن في سجن (الدامون)، من بينهن معتقلة حامل، وأمهات من بينهن أم شهيد، بالإضافة إلى شقيقات شهداء ومعتقلين، وأسيرات سابقات، وطالبات، وصحفيات، وناشطات، ومحاميات.

يذكر، أن الاحتلال صعّد منذ بدء حرب الإبادة حملات الاعتقال بين صفوف النساء، إذ بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوفهن نحو (355)، وهذا المعطى لا يشمل النساء اللواتي اعتقلن من غزة ويقدر عددهن بالعشرات.

وجددت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير، مطالبتهما للمنظومة الحقوقية الدولية، باستعادة دورها اللازم، أمام حرب الإبادة المستمرة، ووضع حد لحالة العجز المستمرة أمام وحشية الاحتلال والجرائم المهولة التي يواصل تنفيذها، وعدم الاكتفاء بالرصد وإعلان المواقف، ومنها المتعلقة بالجرائم التي يتعرض لها المعتقلون والمعتقلات في سجون الاحتلال ومعسكراته.

عن وكالة فلسطين للأنباء «وفا» رام الله - 28-8-2024

جنين: معقل المقاومة الفلسطينية وتاريخ من الاستعصاء

نين، وكالات

منذ اندلاع معركة «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر 2023، أصبحت جنين مرة أخرى في طليعة المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية. كانت المدينة ومخيمها مركزاً رئيسياً للمواجهات المسلحة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي.

هذه المواجهات لم تكن وليدة اللحظة، بل هي امتداد لتاريخ طويل من المقاومة والصمود. مع اشتداد الصراع وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية، دخلت جنين مرحلة جديدة من الصراع، حيث أصبحت محوراً أساسياً في استراتيجية المقاومة الفلسطينية الشاملة.

صعود كتائب المقاومة في جنين قبل اندلاع «طوفان الأقصى»

كانت جنين بالفعل نقطة محورية في المقاومة الفلسطينية، حيث تشكلت فيها كتائب مقاومة جديدة بدأت تنشط بقوة في مواجهة الاحتلال. هذه الكتائب، التي تتألف من فصائل متعددة، تمثل امتداداً طبيعياً للتاريخ النضالي لجنين. مع بدء «طوفان الأقصى»، انخرطت هذه الكتائب بشكل كامل في المعركة، حيث أعلنت عن دعمها للمقاومة في غزة وبدأت بتنفيذ عمليات فدائية نوعية ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنين في الضفة الغربية.خلال الأشهر التي تلت «طوفان الأقصى»، أصبحت جنين مركزاً لعمليات المقاومة، حيث شهدت المدينة والمخيم معارك ضارية بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال. كثف الجيش الإسرائيلي من محاولاته لقمع المقاومة في جنين، لكنه واجه صعوبات كبيرة نتيجة الاستبسال الشديد من قبل المقاتلين المحليين.

هذه العمليات أثبتت مرة أخرى أن جنين تمثل عقبة كبيرة أمام المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية.الاقتحامات الإسرائيلية والتصعيد الأخير في الأيام الثلاثة الماضية.

شهدت جنين سلسلة من الاقتحامات الإسرائيلية الكبرى التي تُعد من الأوسع نطاقاً منذ بداية المعركة. في 27 أغسطس 2024، بدأت قوات الاحتلال حملة واسعة النطاق على المدينة والمخيم باستخدام قوات برية مدعومة بالطائرات المسيرة والمدرعات. الهدف المعلن لهذه الحملة كان اعتقال قيادات من المقاومة وتدمير البنية التحتية التي تستخدمها الكتائب المسلحة، لكن الحملة واجهت مقاومة عنيفة من المقاتلين الفلسطينيين.

تأثيرات الاقتحامات على جنين والمقاومة

لم تكن هذه الاقتحامات مجرد عمليات عسكرية عابرة؛ بل كانت جزءاً من استراتيجية إسرائيلية أكبر تهدف إلى تقويض المقاومة الفلسطينية في شمال الضفة الغربية. ومع ذلك، فإن هذه الاقتحامات لم تحقق أهدافها بشكل كامل، حيث أثبتت المقاومة في جنين قدرتها على الصمود ومواصلة الكفاح رغم الفارق الكبير في الإمكانيات. أسفرت هذه الاقتحامات عن سقوط عشرات الشهداء والجرحى، إضافة إلى تدمير واسع للبنية التحتية في المدينة والمخيم. ورغم ذلك، بقيت معنويات المقاتلين مرتفعة، حيث أكدت الفصائل الفلسطينية أن جنين ستظل قلعة المقاومة في وجه الاحتلال.

جنين: معقل المقاومة الفلسطينية وتاريخ من الاستعصاء

تقع مدينة جنين عند سفح تلال جبل النار «نابلس»، وهي مدينة تحمل تاريخاً طويلاً من المقاومة والصمود ضد الغزاة والمستعمرين. تميزت جنين على مر العصور بقدرتها على التصدي لكل من حاول فرض سيطرته عليها، مما جعلها واحدة من أبرز المدن الفلسطينية في تاريخ النضال ضد الاحتلال.

المقاومة ضد نابليون بونابرت

في عام 1799، خلال حملة نابليون بونابرت على فلسطين، أبدى سكان جنين مقاومة عنيفة ضد القوات الفرنسية الزاحفة. وقد لجأ أهالي المدينة إلى حرق بساتين الزيتون التي كانوا يقتاتون منها في محاولة لعرقلة تقدم الجيش الفرنسي. وردا على هذه المقاومة، أقدم نابليون على حرق جنين ونهبها، في أولى تجارب المدينة مع الصراع من أجل البقاء.

جنين في ظل الاحتلال البريطاني

مع دخول الاحتلال البريطاني ل فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، كانت جنين من آخر المدن الفلسطينية التي سقطت تحت سيطرة الاستعمار البريطاني. وقد أظهرت المدينة بطولات مميزة في مقاومة البريطانيين، لا سيما في عام 1935 عندما قاد الشيخ عز الدين القسام، أحد أبرز القادة الفلسطينيين، أولى حركات المقاومة المسلحة ضد البريطانيين انطلاقاً من جنين. وجدت القسام في جنين حاضنة شعبية من الفلاحين والمزارعين الذين آمنوا بفكرة الثورة ودعموها بكل ما أوتوا من قوة.

الاستعصاء أمام الاحتلال الإسرائيلي

بعد نكبة عام 1948، أصبحت جنين جزءا من الضفة الغربية التي خضعت للإدارة الأردنية حتى احتلال إسرائيل لها عام 1967. ومع إنشاء مخيم جنين لإيواء اللاجئين الفلسطينيين، أصبح هذا المخيم معقلاً رئيسياً للمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. في عام 2002، وخلال انتفاضة الأقصى، ضربت إسرائيل المخيم بكل قسوة بعد مقاومة شرسة من أبنائه. استخدمت قوات الاحتلال طائرات «إف16-» والمدفعية الثقيلة لقصف المخيم، ما أدى إلى استشهاد العشرات وتدمير مئات المنازل. ورغم الخسائر الفادحة، تمكن مقاتلو المخيم من قتل 23 جندياً إسرائيلياً، مما أظهر عنفوان المقاومة وصمودها.

جنين تستعد قبل «طوفان الأقصى»

منذ أغسطس 2021، ومع بدء الاقتحامات الإسرائيلية لمناطق جنين ومخيمها، تصاعدت المواجهات المسلحة بين شباب المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال. أصبحت جنين مرة أخرى رمزاً للمقاومة في الضفة الغربية، وقادت العمل الفدائي ضد الاحتلال. وبعد اندلاع معركة «طوفان الأقصى»، أصبحت جنين مركزاً لمواجهة شرسة، أدت إلى تكثيف عمليات الاغتيال الإسرائيلية باستخدام الطائرات المسيرة، وفرض حصار خانق على المدينة، ونشر الحواجز العسكرية.

تاريخ جنين يعكس إصراراً لا يلين على المقاومة والصمود، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال وحتى اليوم، تظل جنين رمزاً للمقاومة الفلسطينية. العمليات الفدائية والمواجهات المسلحة التي يقودها أبناء جنين تكشف عن قوة وإرادة لا تعرف الاستسلام، وتجعل من المدينة قلعة عصية على الاحتلال. وفي ظل تصاعد التوترات والصراع المستمر، تظل جنين تمثل الأمل والثبات للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الحرية والتحرر.

عن بوابة الهدف الإخبارية

حزب النهج الديمقراطي العمالي ومهام التحرر الوطني والديمقراطية

نظم حزب النهج الديمقراطي العمالي ندوة دولية عن بعد يوم الجمعة 30 غشت 2024، بمناسبة الذكرى 54 لتأسيس منظمة «إلى الامام»، تحت عنوان « الأحزاب الشيوعية ومهام التحرر الوطني والديمقراطية» شارك فيها كل من: - ماهر الطاهر مسؤول العلاقات الدولية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، - المهدي صالحي عضو المجلس الوطني لحزب العمال البلجيكي، - جيلبير كويسي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي البينيني، - عبد الله الحريف عضو المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، - اوجين بورييز عضو اللجنة المركزية لحزب الاشتراكية والتحرر (و م أ)، - منذر خلفاوي عضو قيادي في حزب العمال التونسي.
نقدم في هذا العدد كلمة الرفيق عبد الله الحريف في الندوة

عبد الله الحريف

1 . طبيعة المرحلة الحالية على المستوى الدولي:

تحتل قضية التحرر الوطني والديمقراطية موقعا أساسيا في نضالات الشعوب في المرحلة الحالية.

ففي دول الغرب الامبريالي، يتجه الرأسمال المالي الاحتكاري المعولم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن فيها إلى تعميق السياسات النيولبرالية ودعم الفاشية وتوريط الشعوب في الحروب (الحرب في أوكرانيا والشرق الوسط، وخاصة فلسطين، والحرب الباردة ضد الصين والحروب في إفريقيا...)، وذلك كحل لأزمته الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والأخلاقية.

وتواجه الشعوب وقواها الديمقراطية والتقدمية هذا المنحى الخطير بمواجهة انعكاساته على أوضاعها الاجتماعية وبالدفاع عن الديمقراطية وضد الحروب، وخاصة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في غزة بدعم تام من الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي دول الجنوب، وخاصة أفريقيا والشرق الأوسط، وبالأخص فلسطين، وأمريكا اللاتينية وآسيا، يتصاعد النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية.

وتخوض الشعوب وقواها التقدمية والديمقراطية معركة التحرر الوطني والديمقراطية ضد هيمنة الرأسمال المالي الاحتكاري المعولم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ظروف موضوعية إيجابية تتمثل في:

– هناك عشرات الدول التي تفرض عليها المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات بسبب رفضها هيمنة هذه المنظومة عليها وأنظمة تعتبرها أمريكا أعداء لها (الصين وروسيا وإيران وكوبا ونيكاراغوا وفينزويلا وكوريا الشمالية...) وأنظمة تسعى إلى الحد من هيمنة هذه المنظومة الأمبريالية عليها (البريكس...).

وتسعى هذه الدول إلى الحصول على هامش مهم من الاستقلالية لقرارها الوطني. وهناك روسيا التي تتصدى عسكريا لهذه المنظومة، والصين التي تواجه تصرفاتها العدوانية.

– هناك إمكانية التلاقي الموضوعي بين تنامي عداء الشعوب لهذه المنظومة وطموحها(أي الشعوب) إلى عالم متحرر من هيمنتها، عالم أكثر عدلا ومساواة من جهة، ومحاولات العديد من الأنظمة والقوى، إما تقليص تبعيتها لهذه الامبريالية أو مواجهة هيمنتها، بما في ذلك عسكريا، كما هو الحال بالنسبة لروسيا الآن في أوكرانيا، وكما قد يقع بالنسبة للصين قريبا من جهة أخرى.

هكذا سيعرف العالم تغيرات جوهرية تتمثل في تكريس عالم متعدد الأقطاب: القطب الذي تتشكل نواته الصلبة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، والقطب الذي تتشكل نواته الصلبة من الصين وروسيا، وأقطاب إقليمية قد ترتبط بهذا القطب أو ذاك أو تكون محايدة.

لقد سرع "طوفان الأقصى "هذه السيرورة حيث كشف، بشكل غير مسبوق، الطبيعة الإجرامية لهذه المنظومة. إن هذه التطورات، لكونها تؤدي، في نهاية المطاف، إلى إضعاف هيمنة الرأسمال المالي الاحتكاري المعولم تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها في مصلحة نضال الشعوب من أجل التحرر الوطني والديمقراطية.

2. حزب النهج الديمقراطي العمالي ومهام التحرر الوطني والديمقراطية:

تتمثل طبيعة المرحلة الحالية في المغرب في انجاز مهام التحرر الوطني من هيمنة الامبريالية والكتلة الطبقية السائدة المكونة من ملاكي الأراضي الكبار والبرجوازية التبعية ومن استبداد وافتراس المخزن.

إن الطبقة العاملة تعاني من الاستغلال الرأسمالي المباشر وهي التي في مصلحتها، ليس انجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية فحسب، بل القضاء على الرأسمالية. أما الفلاحون فيعانون من استيلاء ملاكي الأراضي الكبار على أجود الأراضي وعلى حصة الأسد من المياه ومن النهب الذي يتعرضون له من طرف الرأسمال التجاري الذي يستحوذ على منتوجهم بأبخس الأثمان والرأسمال التجاري والصناعي الذي يبيع لهم البذور والأسمدة والآلات بأثمان مرتفعة والبنوك التي تفرض عليهم نسب فائدة مرتفعة. ولذلك، فإنهم، موضوعيا، حلفاء الطبقة العاملة. وكادحو الأحياء الشعبية يقاسون من الهشاشة والتفقير وهم، موضوعيا، قوة ثورية. ويتعرض الجزء الأكبر من الطبقات الوسطى إلى التفقير والبلترة بسبب تطبيق السياسات اللبرالية المتوحشة (خوصصة التعليم والصحة التي تمتص جزءا معتبرا من مداخيلها وانتشار الهشاشة وسطها في القطاع الخاص وكمتعاقدين(ات) في القطاع العمومي واكتساح الرأسمالية لأنشطة اقتصادية كانت من نصيبها (تجارة التقسيط وعدد من الحرف والمهن الحرة...).

إن إنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي يتطلب، إذن، تنظيم صفوف هذه الطبقات والفئات لخوض المعركة ضد أعدائها. ولذلك، يناضل حزب النهج الديمقراطي العمالي من أجل المساهمة في بناء جبهة الطبقات الشعبية.

إن بناء جبهة الطبقات الشعبية مسألة استراتيجية ستكون تتويجا لجبهات مختلفة ومتنوعة، وطنية ومحلية وقطاعية وغيرها.

إن الجبهة التكتيكية التي نسعى إلى بنائها، حاليا، هي الجبهة الواسعة للتخلص من المخزن، وخاصة نواته الصلبة المافيا المخزنية التي تحتكر السلطة وجزء هام من الثروة، باعتباره العقبة الكأداء أمام أي تقدم اجتماعي وديمقراطي. هذه الجبهة التي تضم كل المتضررين منه، مهما كانت مواقعهم الطبقية ومرجعيتهم الفكرية. وفي هذا الإطار، حدد مؤتمرنا الوطني الثالث جبهتين: الجبهة الديمقراطية التي تضم القوى الديمقراطية والجبهة الميدانية التي تضم كل القوى المناضلة ضد المخزن.

إن التغيير الثوري يستوجب انخراط الملايين في النضال. وليكون هذا النضال واعيا وفعالا، يجب أن تتعلم الجماهير الشعبية تنظيم نفسها وبناء علاقات التضامن والوحدة بينها. لذلك يعطي حزبنا أهمية بالغة للمساهمة في بناء وتوحيد التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية، وخاصة العمالية والكادحة، وجعلها تصب في النضال العام للتخلص من المخزن. وتشكل هذه التنظيمات الذاتية القاعدة الجماهيرية الواسعة لجبهة الطبقات الشعبية.

ولحزبنا حضور وازن في الحركة النقابية (في قطاعي الفلاحة والتعليم بالخصوص) وحركة الدفاع عن حقوق الإنسان وحركة حاملي الشهادات المعطلين والإتحاد الوطني للمهندسين والنقابة الوطنية للتعليم العالي.

إن تجارب الشعوب تبين أن البرجوازية، في ظل تحول الرأسمالية إلى امبريالية، اصبحت عاجزة على انجاز مهام التحرر الوطني(نظام جمال عبد الناصر في مصر والأنظمة البعثية في العراق وسوريا وتجارب العديد من دول أمريكا اللاتينية) وأن هذه المهمة أصبحت منوطة بالطبقة العاملة وحلفائها الموثوقين (الفلاحون وكادحو الأحياء الشعبية). وعلى عكس ذلك، فإن الثورات التي ارتكزت إلى الطبقة العاملة بتحالف مع الفلاحين،وقادتها أحزاب شيوعية ماركسية–لينينية (روسيا والصين والفيتنام) أو حركات ثورية يقودها مناضلون ينهلون من الماركسية (كوبا ونيكاركوا) استطاعت انجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطي والخوض في تجارب بناء الاشتراكية. ولذلك اعتبر النهج الديمقراطي أن تأسيس حزب الطبقة العاملة هي مهمته المركزية والحاسمة.

إستمرارا لتجربة الحركة الماركسية–اللينينية المغربية، وخاصة منظمة إلى الأمام التي تأسست في 30 غشت 1970، حرص النهج الديمقراطي، منذ تأسيسه في أبريل 1995، على اعتبار بناء الأداة السياسية المستقلة للطبقة العاملة(دون تحديد طبيعتها: هل حركة أو جبهة أو حزب؟) مهمته المركزية وتبنى الماركسية كمنهج للتحليل ونظرية في التغيير الثوري وسعى إلى توحيد الماركسيين.

ثم انطلاقا من دروس السيرورات الثورية في العالم العربي والمغاربي التي انطلقت في 2010 ومآلاتها وما تعرفه الرأسمالية من أزمات عميقة وأخذا بعين الاعتبار عدم تفاعل المجموعات الماركسية مع دعواته الوحدوية، قرر في مؤتمره الوطني الرابع، في يوليوز 2016، توفير الشروط للإعلان عن تحمله المسئولية التاريخية لتأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة في مؤتمره المقبل. وفعلا تم الإعلان، في المؤتمر الوطني الخامس، عن تأسيس هذا الحزب تحت اسم حزب النهج الديمقراطي العمالي وتبنيه الماركسية–اللينينية واستمراره في مد اليد لكل الماركسيين–اللينينيين المقتنعين بضرورة بناء الحزب. وبلور برنامجا يمتد للفترة ما بين المؤتمر الوطني الخامس والسادس يهدف من خلاله القيام بمجهود قوي وإرادي ومخطط له من أجل بلترة وتقوية وتصليب الحزب.

على مستوى العالم العربي والمغاربي، يسعى حزبنا إلى تطوير التنسيق والتضامن مع القوى المناضلة ضد المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة.

إن الكيان الصهيوني قاعدة أساسية للعدوان ضد شعوب الشرق الأوسط، وخاصة العالم العربي والمغاربي، لضمان هيمنة المنظومة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة وحرمانها من حقها في تقرير المصير. إنه عدو لتحررها الوطني من سيطرة القطب الواحد. إنه عدو لشعوب المنطقة كلها وليس عدو الشعب الفلسطيني وحده. ولذلك، فإن نضالنا ضد الكيان الصهيوني هو أحد أهم الأشكال الذي يتخذه نضالنا ضد الإمبريالية في الواقع الملموس لمنطقتنا. لذلك، فإن موقفنا من القضية الفلسطينية ليس مجرد تضامن مع الشعب الفلسطيني. ولذلك نعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية. ويحضى النضال ضد التطبيع مع العدو الصهيوني بأهمية خاصة في الواقع الملموس لبلدنا. وقد كان حزبنا من المؤسسين للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وهو عضو فاعل فيها.

إن طوفان الأقصى يقدم دروسا غنية جدا، من ضمنها:

1. الأهمية القصوى لوحدة قوى المقاومة المسلحة ولاحتضانها من طرف الشعب الفلسطيني، رغم المذابح التي يتعرض لها، فإن ذلك يمكنها، رغم الحصار في مساحة صغيرة وبأسلحة بسيطة، ومن التصدي وإلحاق خسائر فادحة بقوة عسكرية هائلة مدعمة بأكبر وأفتك ترسانة أسلحة في العالم.

2. أهمية التوفر على الخلفية المساندة التي يشكلها محور المقاومة لاستنزاف وتشتيت قوى العدو.

3. انكشاف، بشكل لم يسبق له مثيل، أن أعداء شعوب المنطقة هي المنظومة الأمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية والأنظمة العربية الرجعية المتخادلة أو المتواطئة مع الامبريالية. وأن هذا الثالوث مستعد لارتكاب فضائع لا يمكن تصورها أو المساهمة فيها (الإبادة الجماعية والتطهير العرقي) للحفاظ على مصالحه.

4. بقدر ما تهب الشعوب للنضال وتستميت في الدفاع عن قضاياها العادلة وتكون مستعدة لتقديم التضحيات الضرورية، بقدر ما تستطيع كسب تعاطف وتضامن الشعوب الأخرى وقواها المناضلة. وهو ما تؤكده هبات شعوب العالم وفي مقدمتها شعوب الدول الامبريالية في أوربا وأمريكا الشمالية.

5. إقتناع فصائل المقاومة المسلحة والشعب الفلسطيني أن النضال السلمي غير كاف لاستعادة الحقوق الفلسطينية: لم تستطع الانتفاضات الشعبية والمفاوضات والضغوطات الدبلوماسية أن تفرض على العدو الصهيوني الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بل سمحت للكيان الصهيوني والمنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من المضي بعيدا في محاولة إقبار القضية الفلسطينية. ففي مواجهة عدو فاشستي وإرهابي وإستئصالي وموكليه الامبرياليين المجرمين، يمثل الكفاح المسلح الوسيلة الأساسية لانتزاع تحرير فلسطين.

6. الأهمية البالغة لدور الإعلام، وخاصة السمعي–البصري، في التعريف بالقضية الفلسطينية وتفنيد السردية الصهيونية والأمريكية والأوروبية الغربية حولها وفضح الفظائع التي يرتكبها العدو الصهيوني ودحض إدعاءاته وتفنيد أكاذيبه.

ويشتغل حزبنا، على المستوى الدولي، على واجهتين مرتبطتين:

الواجهة الأولى تتمثل في المساهمة في بناء أممية ماركسية من خلال العلاقات الثنائية مع عدد من الأحزاب الشيوعية وأيضا من خلال العمل في القمة العالمية للشعوب والندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية–اللينينية.

الواجهة الثانية تتمثل في المساهمة في بناء أوسع جبهة عالمية مناهضة للمنظومة الامبريالية بقيادة أمريكا لكونها العدو الأساسي لشعوب العالم أجمع. ونسعى أن يكون للأحزاب الشيوعية دورا فاعلا فيها. وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف، نشتغل في القمة العالمية للشعوب وفي الفيدرالية النقابية العالمية و«فيا كمبسينا» والمسيرة الدولية للنساء وغيرها...

رسالة مفتوحة إلى الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل

هذا النص صدر بجريدة الشارع المغاربي يوم 26 غشت 2024، بالتزامن مع أشغال الهيئة الإدارية الوطنية لاتحاد الشغل المنعقدة في الحمامات.

جيلاني الهمّامي

الأخ الأمين العام
الأخوات والإخوة أعضاء المكتب التنفيذي الوطني
الأخوات والإخوة أعضاء الهيئة الإدارية الوطنية

يسرّني وأنتم تستعدّون لاجتماع الهيئة الإدارية الوطنية يوم غد الثلاثاء 27 أوت الجاري أن أتوجّه إليكم بهذه الرسالة.

إنني النقابي، جيلاني الهمامي، الكاتب العام الأسْبق للجامعة العامّة للبريد والاتصالات قضيْتُ أربعين سنة من النّشاط صُلب الاتّحاد العام التونسي للشغل وتدرجت في المسؤوليات النقابية من النقابة الأساسية إلى الكتابة العامة لجامعة البريد وترشّحت أكثر من مرّة لعضوية المكتب التنفيذي الوطني ودخلت السّجن في مناسبتين، الأولى سنة 1984 بسبب الإضراب التّاريخي للبريديين (إضراب العشرة أيام) والثانية سنة 1997 بسبب الخلاف مع قيادة الاتحاد والأمين العام آنذاك إسماعيل السّحباني الذي رفع ضدّنا شكاية للقضاء على خلفية عريضة أمْضيناها (عدد من النقابيين منهم أعضاء هيئة إدارية وطنية مثلي أذكر منهم المرحوم حبيب بسباس وصديقي منجي صواب ورشيد النجار وأعضاء مكتب تنفيذي سابقين، أحمد بالرميلة وعبد المجيد الصحراوي) مطالبين بانعقاد المجلس الوطني.

وقد كنت طوال هذه المسيرة «ولد الاتحاد» ولا زلت أتشرف بهذه الصّفة التي تبعث في كل مشاعر الاعتزاز والتعلّق بمنظمة حشاد. وقد دونت ذلك في كتاب كنت أصدرته منذ سنوات بعنوان «الاتحاد العام التونسي للشغل: نظرة من الداخل».

وعلى هذا الأساس أراني دائم الاهتمام بأحوالها وبما يجدّ داخلها وبما يحاك ضدّها ولا أتمالك عن التّعبير عمّا يخالجني حيال ذلك من أحاسيس ومواقف كواحد من «أولاد الاتحاد». وهو ما دفعني اليوْم إلى التوجه إليكم بهذه الرسالة.

لا أذيعكم سرّا بالقول إنّ الاتّحاد يمرّ اليوم بأزمة حادّة، هي على ما أعتقد من أخطر الأزمات التي عرفها في تاريخه. لأنّها أزمة مركبة ومعقدة يتشابك فيها عامل الاستهداف من الخارج وبالتحديد من نظام الحكم مع عامل سوء التصرف الداخلي الذي يضاهي في أثره ونتائجه التّخريب إن كان عن وعي أو غير وعي. وأرى شأني شأن الكثير أن هذه الأزمة تحمل في طياتها تهديدات جدية. وحتّى لا يؤخذ كلامي على أنه مجرّد مبالغة غير ذات وجاهة سأحاول فيما يلي تفصيل رأيي في الوضعيّة لأختم بتوجيه نداء إليكم عسى أن يلقى لديكم قليلا من الاهتمام.

قيس سعيد يتربص بالاتحاد

لا أحد ينكر أن قيس سعيد يسْتهدف الاتّحاد ضمْن خطته العامّة في القضاء على الأجسام الوسيطة، أحزابا ومنظمات وجمعيات. وقد بات واضحا للعيان أنه يتّبع في ذلك خطّة على غاية من الدّهاء تمزج بين عدّة آليات وأدوات وأساليب. فقد عمل من جهة على تحجيم وزن الاتّحاد في الساحة عبر تشويهه ونشر ادّعاءات مضللة ضده كالقول بأن كثرة الإضرابات أدت إلى تراجع الاستثمار وانهيار النمو وبالتالي فإن الاتحاد هو المسؤول عن الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها البلاد. وتبعا لذلك فلا حل للأزمة إلا بالتخلص من «الاتحاد والإضرابات». وهكذا نجح في تأليب جزء من الرأي العام ضد المنظمة.

من جانب آخر جمّد سعيّد كل آليات الحوار الاجتماعي والتفاوض حول المسائل المادية والقانونية والاجتماعية للعمال وقرّر من جانب واحد وفي غياب الطرف النقابي الزيادة في الأجر الأدنى الصناعي والفلاحي وفي أجرة التقاعد كما أحال على «البرلمان» تنقيحات في مجلة الشغل دون تشريك الاتحاد وأصدرت حكومته المناشير المعروفة (20 و21) وعطل الاتفاقيات القديمة وتنكر لمحاضر الجلسات الممْضاة وشجّع على دوْس الحقوق والحّريات النقابية (سحب التفرّغات ومنع الرّخص النقابية) وراح يهدّد بالتراجع في المكتسبات القديمة (الخصْم المباشر) وبتحريك بعض «النقابات» الموازية في إشارة إلى تنشيط التعدديّة النقابية للتضييق على الاتحاد.

أكثر من ذلك أعطى سعيّد إشارة الانطلاق لإثارة قضايا عدْلية ضدّ النقابيين لأسباب نقابية (نقابيو النقل وأنيس الكعب وغيرهم) وغير نقابية بدعوى مقاومة الفساد. ومع كل ذلك أطلق عنان ميليشياته الفايسبوكية لتنظيم حملات التهجم على الاتحاد والنقابيين لتشويههم والتشهير بهم. والأخطر من كل ذلك أنه زرع أتباعه داخل هياكل الاتحاد، من فوق إلى تحت، لاختراقه وزعزعة وحدته من الدّاخل. وبطبيعة الحال مازالت هذه الخطة في مراحلها الأولى في انْتظار استكمالها ومن المتوقع أن تمرّ إلى نسق متقدّم إثر الانتخابات الرئاسية.

القيادة الحالية شريكة في الأزمة

إنّ الأمر الذي لا يرقى إليه الشك هو أن الاتحاد قد تردى في أزمة حادة وخطيرة قد تؤدي به إلى التفكك والاندثار إذا استمرت لفترة أخرى ولكن ليس فقط بسبب ما ذكرناه أعلاه وإنما أيضا لأسباب أخرى.

ينبغي أن نعترف أن الأزمة ناتجة أيضا عن عوامل داخلية تتصل بمنهج التسيير التي اتبعته القيادة ممثلة أساسا في المكتب التنفيذي الوطني الحالي وهو منهج بيروقراطي موروث عن تجربة طويلة ترسخت فيه تقاليد مركزة القرار النقابي وتهميش دور الهياكل التقريرية والقطاعية والجهوية وإلغاء دور القواعد العمالية التي استحالت إلى مجرد حطب لحملات التسخين والتبريد علاوة على أساليب التلاعب بالقوانين الداخلية وبالمؤتمرات وتوزيع النيابات وتركيز الاتباع وتصفيه المخالفين في الرأي والخصوم من النقابيين. ويعتبر المسار الذي زجت فيه القيادة الاتحاد لإلغاء الفصل 20 من النظام الداخلي (المجلس الوطني ومؤتمر سوسة غير الانتخابي ثم مؤتمر صفاقس) هو المنعرج الذي أدخل الاتحاد في منطقة زوابع حقيقية. هذه حقيقة لا يمكن نكرانها. إن المكتب التنفيذي الوطني شريك، كهيكل، في صنع الازمة وله نصيب كبير من المسؤولية فيها.

ما العمل؟

المحصلة والنتيجة أن الاتحاد يتخبط اليوم في أزمة حادة وخطيرة. وإذا استمر الحال على ما هو عليه سيكون عرضة لكل احتمالات الانفجار والتفكك. والواضح اليوم أن لا أمل في قدرة الفريق القيادي الحالي على تدارك الوضع بالنظر لما هو عليه من انقسامات وتكتلات وصراعات وحسابات شخصية باتت معلومة لدى النقابيين وحتى لدى جزء واسع من الرأي العام المهتم بالشأن النقابي والشأن العام. وقد بات متأكدا أن المكتب التنفيذي الحالي لن يستطيع مواصلة مهمته إلى غاية انتهاء مدة ولايته بداية 2027 لذلك يتحتم التفكير الآن وهنا في مخرج من هذه الوضعية بغاية الحفاظ على المنظمة والحيلولة دونها ودون الانشقاقات والانقسامات والسقوط في دوامة صراعات من نوعية جديدة قد تؤدي بها إلى الاندثار. لا بد من حل جريء وسريع. والوضع الاستثنائي يتطلب حقا حلا استثنائيا.

ويتمثل الحل الاستثنائي في أمرين اثنين:

أولا وقبل كل شيء سياسات واختيارات جديدة مختلفة تماما عن السياسات والاختيارات القديمة. والمقصود بذلك أن ينبني الحل المطروح على موقف واضح وجريء وصريح من اختيارات السلطة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ونمط التنمية المتبع وتباين واضح مع الأسلوب الشعبوي الاستبدادي في تنظيم وتسيير شؤون الدولة والإدارة والاعلام وكل المؤسسات ورفض منطق الحكم الفردي المطلق والدفاع المستميت عن استقلالية الاتحاد ضمن منظور ديمقراطي تقدمي ينتصر لاستقلالية المؤسسات الدستورية وكل الاجسام الوسيطة أحزابا وجمعيات مدنية ومنظمات مهنية والدفاع عن الحقوق والحريات النقابية كجزء من الحريات العامة والفردية. وعلى الصعيد الداخلي مراجعة قوانين المنظمة باتجاه مراجعة المركزة المشطة وإعادة الاعتبار للهياكل التقريرية ووضع آليات تطوير فاعلية القرارات القاعدية وأخرى لمنع كل أساليب التلاعب بالمؤتمرات والنيابات وبطبيعة الحال العودة للفصل 20 إلى جانب ضبط خطة نضالية للدفاع عن المطالب المادية والمقدرة الشرائية وظروف العمل وغيرها من الاستحقاقات الاجتماعية الأخرى وللتصدي للإجراءات المتخذة في شأن منظومة الحوار الاجتماعي والتفاوض وشراكة الطرف النقابي في عديد المنظومات.

ثانيا تغيير الفريق القيادي بشكل ديمقراطي ووفق أحكام الفصل 20.

هذا الحل الاستثنائي (بعناصره المذكورة) لا يمكن أن يقع إلا بشكل مؤسساتي ومن خلال أعلى مؤسسة ملزمة للمنظمة، هياكل وقواعد، وهي المؤتمر الوطني.

إن الاتحاد في حاجة ماسة ومتأكدة إلى نقلة نوعية في مسيرته يدشنها مؤتمر وطني ينبغي أن ينعقد في أقرب الأوقات، ويتعين الانكباب على إعداده من الآن إعداد جيدا دون إضاعة الوقت تحسبا لكل ما يمكن أن يحصل بعد الانتخابات الرئاسية. ومن البديهي أن المسؤولية كل المسؤولية ملقاة على الأكثر وعيا من غيرهم، مهما كان موقعهم، بخطورة الوضع كي يتولوا إنجاز هذه المهمّة الملحّة.

لا للحلول المغشوشة

يختلف هذا الحل عن الحلول الأخرى التي تندرج ضمن خطة استهداف الاتحاد تحت غطاء معاداة القيادة ولكنها في الحقيقة تقوم بدور مشبوه في خدمة قيس سعيد وتهدف إلى ربط الاتحاد بعجلته انطلاقا من مناصرتهم لمقاربة سعيد وخياراته وأهدافه. ومن المؤسف أن يلقى هذا التيار أنصارا مندسين في هياكل الاتحاد يعوّل على البعض منهم أن يكونوا قادة انقلابات قادمة وبدائل «الغد». لهؤلاء نقول لهم أن التاريخ الذي حفظ أسماء كل القادة الذين باعوا ضمائرهم وقبلوا بمهمة في الانقلاب على منظمتهم، بشير بلاغة سنة 1965 والتيجاني عبيد 1978 وعبد العزيز بوراوي وغيره سنة 1985 سيضع في خانتهم من سيقبل اليوم بذات المهمة القذرة.

كما يختلف هذا الحل عما يطرحه البعض من مؤتمر استثنائي فقط لإزاحة القيادة الحالية بصرف النظر عما سيحصل في المستقبل.

إن المؤتمر الاستثنائي مهمة خطيرة وسلاح ذو حدين فبقدر ما يمكن أن يحقق أهدافه في تدشين مسار إنقاذ المنظمة بنفس القدر يمكن أن يذهب بالمنظمة إلى المجهول. ولتلافي هذا المآل لا بد أن ينعقد المؤتمر الاستثنائي تحت شروط واضحة ومحددة. فإذا لم يكن مناسبة للقطع مع أسباب الازمة أي إذا لم يكن مناسبة للقطع مع سياسة التهادن مع النظام والأعراف والنهج البيروقراطي، وإذا لم يصدر لوائح وتوصيات وقرارات جريئة في ذلك وفي مقدمتها قرار العودة إلى الفصل 20 (وغيره من الفصول التي تستحق المراجعة) فإنه سيكون مجرد عملية شكلية تستبدل «زيد» بـ«عمر» وتنتقل بالاتحاد من أزمة إلى أخرى.

إن مسؤوليتكم كبيرة وتاريخية وأرجو، كما يتطلع إلى ذلك الكثير، أن تكونوا في مستواها وأن تفوتوا الفرصة على أعداء منظمة حشاد الذين يريدون تخريبها والتخلص منها كي يكرسوا مشاريعهم المعادية للشغيلة والشعب والوطن.

أرجو لأعمالكم التوفيق،

والسلام.

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي تختتم أشغال مخيمها الصيفي بنجاح

نظمت شبيبة النهج الديمقراطي العمالي مخيما صيفيا بمدينة الجديدة في الفترة الممتدة من 25 إلى غاية 31 غشت 2024. مر المخيم في أجواء حماسية ونضالية عنوانها تحدي ظروف الحصار والمنع والإصرار على إنجاز برنامج المخيم بعزم وإرادة قوية. خصص مخيم هذه السنة للتكوين والتوعية من خلال ورشات تكوينية متنوعة وأنشطة ثقافية وترفيهية في جو طابعه العيش المشترك حيث تسود القيم والأخلاق الشيوعية.

بعد استقبال المشاركات والمشاركين وعقد الجلسة الافتتاحية خلال اليوم الأول تم الشروع في الورشات التكوينية إنطلاقا من اليوم الثاني بعرض قدمه الرفيق الأمين العام جمال براجع تحت عنوان: «من إلى الأمام إلى النهج الديمقراطي العمالي والتصور العام للنهج الديمقراطي» ثم ورشة تحت عنوان «مدخل للماركسية» أطرها الرفيق إبراهيم النافعي ،الكاتب الوطني للشبيبة، والتي تطرقت فيها لمصادر الماركسية الثلاث وأقسامها.

استهل الرفاق والرفيقات اليوم الثالث بفقرة فنية هادفة انطلقت بعدها الورشة المتعلقة ب: «التصور العام لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي»، من تأطير الرفيق ابراهيم النافعي. خصصت هذه الورشة للتعريف بالتصور العام للشبيبة وآليات النضال في صفوف الشبيبة المغربية والتنظيمات الذاتية الأخرى، ومكنت من فتح نقاش عميق الرفاق والرفيقات.

تطرقت الورشة الثانية لموضوع «المادية الجدلية والمادية التاريخية» والتي تطرقت إلى السياق التاريخي والفكري لتشكل المنهج المادي وأهميته بالنسبة للمناضل الثوري. تم تأطير هذه الورشة من طرف الرفيق الحبيب التيتي عضو المكتب السياسي.

بحماس وروح نضالية عالية، استكمل الرفاق والرفيقات اليوم بورشة مسائية تحت عنوان « سبل وآليات النضال في حركة المعطلين بالمغرب» من تأطير الرفيق خليل الرماشي والتي عرفت نقاش مفتوح و تفاعل حيوي بين الرفاق والرفيقات.

خصص اليوم الرابع لتقديم « قراءة في القانون التنظيمي للإضراب « من تأطير الرفيق إدريس عدة، حيث سلط الضوء على السياق العام والحيثيات المصاحبة لإصدار هذا القانون، كما توقف عند مضمونه التكبيلي مؤكدا على أهمية النضال ضد هذا القانون الذي يصادر أهم حق بيد العمال والعاملات. تفاعل معه الرفيقات والرفاق بمداخلات و تساؤلات واستفسارات أغنت العرض.

خصصت الفترة المسائية لمناقشة «قضية المرأة من منظور ماركسي لينيني» من تنشيط زهرة حكيمي الكاتبة الوطنية للقطاع النسائي، والتي تطرقت لمنظورنا لقضية المرأة والسياق التاريخي لاضطهاد واستغلال المرأة.

في إطار اليوم الخامس من المخيم تم تنظيم خرجة ترفيهية للبحر للراحة والاستجمام. وفي الفترة المسائية عقد الرفاق والرفيقات لقاء مفتوح مع الرفيق «رضوان عبد السلام» أحد مناضلي منظمة إلى الأمام ومعتقل سياسي سابق، كانت فرصة سانحة لكي يشارك مع الرفاق والرفيقات تجربته النضالية من إلى الأمام إلى النهج الديمقراطي ثم النهج الديمقراطي العمالي وقد توقف عند ظروف التعذيب أثناء تجربة الاعتقال السياسي...وقد جاء هذا اللقاء بمناسبة تخليد الذكرى 54 لتأسيس منظمة إلى الأمام، وبحضور الأمين العام للحزب جمال براجع الذي تكلف بمنح هدية رمزية للرفيق «رضوان عبد السلام» مسلمة من طرف المخيم، وذلك تكريسا لثقافة الاعتراف بمجهودات الرعيل الأول الذي ساهم في بناء التنظيمات الماركسية اللينينية المغربية.

وقد اتسمت هذه الورشة أيضا بحضور الرفاق والرفيقات والتفاعل مع الرفيق وطرح تساؤلات حول تجربته النضالية والانسانية المليئة بالعبر والدروس.

في اليوم السادس من المخيم نظمت ورشة حول «تقنيات الإعلام السمعي البصري» من تأطير الرفيق حمزة الشافعي، فكانت حصة تزواج بين التأطير النظري والتطبيق العملي من أجل تطوير القدرات التقنية والإعلامية للمشاركات والمشاركين.

كان المشاركون والمشاركون، خلال الفترة المسائية، على موعد مع عرض حول «الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية» أطره الرفيق معاذ الجحري تناول العرض مظاهر استمرار النكبة في الحاضر واللحظات المحيطة بها وخاصة قرار التقسيم وما قبله وخاصة وعد بلفور وسايكس- بيكو والانبثاق التاريخي للصهيونية في القرن 19 عشر من أحشاء الرأسمالية الإمبريالية الأوروبية.

كما تم التطرق للموقف الماركسي من الصهيونية ومعاداة السامية (ماركس، لينين) والحل الماركسي للقضية الفلسطينية (الدولة الفلسطينية الديمقراطية والعلمانية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس.

كان التفاعل جد إيجابي وتطرق لعمل الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وتطورات حرب الابادة الجماعية للشعب الفلسطيني وتفاعل الحركة الطلابية وغيرها من القضايا...

اليوم السابع والأخير للمخيم (31-08-2024). عرف تنظيم ورشة حول «الحركة الطلابية المغربية ومهام فصيل طلبة اليسار التقدمي» من تأطير الرفيق ابراهيم ومناص، فكانت حصة عرض فيها الرفيق السياق العام للساحة الجامعية ومتطلبات المرحلة وسبل النهوض بأوضاع الفصيل على المستوى المحلي والوطني من خلال الوقوف على نقط قوة وضعف أدائنا.. وكان اللقاء فرصة عبر من خلالها المشاركات والمشاركين، خاصة الطلبة والطالبات على استعدادهم للعمل في المواقع الجامعية في بداية الموسم الحالي.

خصصت الفترة المسائية لعقد «اجتماع مجلس المخيم الموسع لتقييم المخيم في كل أبعاده البيداغوجية» وبعد نقاش جدي ومسؤول وقف فيه الرفاق والرفيقات على النقاط الإيجابية والسلبية التي عرفها المخيم. خلص المشاركات والمشاركين إلى التأكيد على نجاح المخيم وتحقيقه لأهدافه بنسب عالية.

افتتح الحفل الختامي بكلمة النافعي ابراهيم الكاتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي، عبر فيها عن سعادة المكتب الوطني بنجاح المخيم مقدما التهنئة للمشاركين والمشاركات، خصوصاً أن هذا النجاح تحقق، رغم ضعف الإمكانيات المادية المتاحة المستمدة كليا من الإعتماد على الذات في ظل الحصار الذي تشهده الشبيبة المحرومة من حقها في الاستفادة من الفضاءات العمومية على غرار باقي الشبيبات الحزبية المغربية. كما شكر مجهود فرع الجديدة والمكتب السياسي وكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاح المخيم. ثم كلمة المكتب المحلي لفرع الجديدة عبر فيها الرفيق خليل الرماشي ممثل الفرع عن ترحيبهم بالشبيبة في الجديدة وعن استعدادهم لدعم عملها. ثم انطلقت الفقرات الفنية المقدمة من طرف الشباب والشابات وبعض المساهمات الغنائية المتنوعة.

ليسدل الستار عن المخيم الصيفي في دورته الرابعة عشر ، بتوزيع شواهد المشاركة، على أمل تجدد اللقاء والاصرار على مواصلة النضال.

بيان صادر عن الجبهة الطلابية الشبابية العربية والمغاربية لمناهضة التطبيع ودعم قضايا الشعوب

في ظل التصعيد المستمر من قبل قوات الاحتلال الصهيوني ضد المؤسسات التعليمية الفلسطينية، نستنكر في الجبهة الطلابية الشبابية العربية والمغاربية لمناهضة التطبيع ودعم قضايا الشعوب الهجوم الوحشي الأخير على حرم جامعة بيرزيت، والذي شهد تدمير الممتلكات وتخريب مكاتب الكتل الطلابية وتهديد الطلاب لمنعهم من الانخراط في النشاطات السياسية والوطنية.

إن هذه الهجمات السافرة التي تستهدف التعليم، وتخالف كافة المواثيق الدولية، تسعى إلى قمع صوت الحق والحرية الذي يناضل من أجله الطلاب الفلسطينيون. لكننا نؤكد أن هذه الاعتداءات لن تثني عزيمة الطلاب ولن تكسر إرادتهم في مواصلة النضال من أجل الحرية والكرامة الوطنية.

ومنه ندعو كافة الطلاب في المنطقة العربية والمغاربية للوقوف صفًا واحدًا مع زملائهم في جامعة بيرزيت وكافة الجامعات الفلسطينية، وتعزيز التضامن الطلابي العربي ضد هذه السياسات القمعية. إن دعمنا للقضية الفلسطينية واجب علينا كطلاب وشباب نؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها والعيش بكرامة وحرية.

لنرفع صوتنا عاليًا ضد الاحتلال وضد كل أشكال التطبيع، ولنجعل من جامعاتنا منابر لدعم النضال الفلسطيني. ندعو الجميع إلى تنظيم فعاليات تضامنية، وإطلاق مبادرات لدعم الحركة الطلابية في فلسطين، ومساندة حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال.

معًا من أجل فلسطين حرة، ومعًا ضد التطبيع والاحتلال.

الجبهة الطلابية الشبابية العربية والمغاربية لمناهضة التطبيع ودعم قضايا الشعوب

3/9/2024

حياة الماعز!

من حائط عائشة جرو

يرى ماركس أن المجتمعات الإنسانية تقوم جوهريا على العبودية، حيث ينقسم البشر بطبيعتهم إلى فئتين: فئة مالكة وفئة مملوكة، ويرى أن «المجتمع والعبودية وُلدا معا». ومن ثم يصبح السؤال بالنسبة إليه ليس في وجود العبودية من عدمها وإنما في شكل العبودية التي يقوم عليها التقسيم الطبقي للمجتمع.

وفي عدة محاضرات يؤكد المفكر ناعوم تشومسكي على الفروقات البسيطة بين عبودية الرقيق وعبودية الموظفين، فيقول في أحد لقاءاته: «قديما كان الرقيق يُباعون ويُشترون، أما الآن فإن البشر يُؤجرون. ولا يوجد فرق كبير بين أن تبيع نفسك وأن تؤجر نفسك».

ويرى ديفيد جريبر، أستاذ الأنثروبولوجي في مدرسة لندن الاقتصادية، أن أول الوظائف العمالية التي ظهرت عقب الثورة الصناعية نشأت في البداية داخل مزارع العبيد، ويقول: «عوضا عن أن الناس كانوا يشترونا ويؤجروننا، أصبحنا نؤجر أنفسنا بأنفسنا»

تستمر حلقات استخدام الإنسان للإنسان، وتبعية شخص لآخر، فمنذ تأسيس المجتمعات الإنسانية تاريخيا خلال الأطوار الزراعية التي قامت على أسواق العبيد، إلى الثورة الصناعية التي خلقت سوقا للموظفين والعمال، لا تبدو الأحوال الاقتصادية للعبيد أو الموظفين مختلفة بشكل كبير في كلتا الحالتين، وما أن تحرر الناس من ذل الرقيق حتى وجدوا أنفسهم مكبلين بقيود الوظائف، وهو ما دفع الكثير من الحركات والمفكرين إلى صك مصطلح «عبودية الأجر» للتشبيه بينه وبين عبودية الرقيق.

من هنا وهناك...

وعليه فإن كل المجتمعات الطبقية التي تنعدم فيها الديمقراطية الحقة؛ الحرية-الكرامة، المساواة الفعلية، العدالة الاجتماعية: تعيش «حياة الماعز».

كثيرون عاشوا ويعيشون «حياة الماعز» ولم يدركوا ذلك إلا بعد مشاهدة الفيلم.

من غبش خيالة

عبد العاطي جميل

... في قطاع غزة
تقطعت أوصال ذوي القربى
كشفت عورات الانتماء
الباردة ..
بين تواطئ وخيانة ،
حتى السماء المعول عليها،
فقدت هويتها القديمة
طرزتها كتب قديمة،
صارت عائبة ، جاحدة ..
الطائرات الهمجية تسقي الأرض
بوابل الدماء العائمة ..
أزهرت الأعشاب الطفيلية
السامة ..
ففي غزة الكائنات التي
كانت لاحمة ،
فبفعل الإبادة الجماعية
للماء والهواء،
صارت كائنات عاشبة ..
وعيون ذوي القربى تتعامى
عن صافرات الإنذار قاطبة ..
خانت التاريخ ،
والدم ،
والإنسان ،
فصارت أنظمة فاسدة،
وعروشا سائبة ...

غشت 2024

قصة قصيرة

عجز

محيي الدين لوكيلي

عاد محمود من المدرسة حزينا على غير عادته، دخل إلى غرفته التي يقتسمها مع أخيه الأصغر. لم يهرع للذهاب إلى المطبخ كما دأب على ذلك. لم يشاكس و لم يعاكس أمه و هي تمنعه من أخذ كسرة خبز أو حبة زيتون أو أن يتذوق حلاوة مربى الليمون الذي صنعته بيديها. وضع محمود محفظته على مكتبه الصغير و استلقى على ظهره فوق السرير. طال انتظار أمه و قد كانت على وشك الإنتهاء من وضع المائدة كعادتها كلما عاد الأطفال من المدرسة. في البداية استحسنت الأمر، لأنها سوف تستطيع القيام بعملها في هدوء تام . ما هي إلا لحظات حتى أحست برغبة غير مفهومة لشغب محمود الطفولي. أدركت أن ذلك الشغب يعطي معنى لما تقوم به. حين طال انتظار قدوم محمود إلى مائدة الأكل نادته مستفسرة مرة و مرتين. لكن جوابه كان يأتي بعيدا :

– آه ، سوف آتي بعد حين

قلب الأم دليلها، أحست الآن أن شيئا ما يعكر مزاج طفلها الصغير. هرعت مسرعة إلى غرفة الأطفال. وجدت محمود مستلقيا على ظهره و أثر الدموع على وجنتيه. زاد خفقان قلبها:

– ما بك؟

نظر محمود إلى أمه، غلبت الدموع صمود الطفل الصغير لتنهمر بغزارة على خديه، قام بسرعة و ارتمى في حضنها. زادت غزارة الدموع و زاد خفقان قلب الأم.

– ما بك يا محمود؟

حاول محمود الإجابة لكن دموعه كانت تمنعه، كفكفت الأم دموعه كي تساعده على الكلام و كي يطمئن قلبها. أخيرا نطق محمود:

– أتذكرين صديقي حسام ؟

– نعم

– حسام الذي كنت أتواصل معه كل أسبوع عبر الفضاءات الرقمية؟

– نعم حسام طفل غزة الذي لا تفارقه الإبتسامة و روح الدعابة.

– لم يعد بيننا حسام يا أمي، رصاصة قناص أنهت طموح حسام و حكمت عليه بالزوال .

نظر محمود إلى أمه و تابع:

– صعب فقدان صديق، صعب فقدان طفل طموح ، صعب هذا العجز الذي أحس به .

في بعض خصائص أدب الديستوبيا

نورالدين موعابيد

غريب، هو تاريخ الفكر، وعجيب ما اعتراه من تحولات، لاسيما حين كان الإنسان، وما يزال، مهووسا بمحاولة فهم أصل الوجود فإذا هذا الوجود في تصور اتجاه رئيس مرتهن بالفكر الثنويّ، إذ آمن بالثنائيات الضدية الممكن رصدها استنادا إلى ثنائية: نور/ظلمة، أو الخير/الشر، كما سجلت ذلك الزرادشتية. وهو تصور عارضه تصور رئيس آخرُ أيقن أن «وحدة الوجود» هي الأصل، نظير ما نقرأ لدى المتصوفة والرومانسيين، وحسبك، أيها القارئ الأريب، ما تجليه رائعة جبران الأديب: «المواكب». وبما أن المثل العليا، والمبادئ الفضلى، قد احتفى بها ذوو اليوتوبيات (أفلاطون، الفارابيّ، توماس مور.)، فإنني سأجازف بتجاوز اليوتوبيا: المدينة الفاضلة، إلى الديستوبيا: المدينة الفاسدةla dystopie، علّني أفلح في تيسير اقتحام قلاعها، واختراق حصونها إن امتلكت القلاع والحصون، فكيف يحدد الذين يعرفون من أيَن تؤكل كتف المفاهيم، مفهوم الديستوبيا؟ وإلى أيّ حد استحضره الأدباءُ، أو بعضُهم على الأقل.

الديستوبيا، عكس اليوتوبيا، مجتمع متخيّل، يستعصي العيشُ فيه، بل إنه يستحيل لأنه متخم بالانحرافات والنواقص، والمثالب، إن لم أقل تعشش فيه المفاسد والمسوخ والتشوهات، حتى تبيض وتفرخ، ومن ثمة فهو حاضن الشر المطلق بامتياز. و يرى غيرُ واحد أن هذا التصور من «إفرازات» الأنظمة الكليانية «Régimes totalitaires ذات الإيديولوجيات المستبدة، المسيئة إلى الإنسان بتجريده من إنسانيته ،منتصرة للبُنى القهرية بمختلف أطيافها. والظاهر أن شهادة ميلاد المفهوم ترتد إلى نهاية القرن الميلاديّ16،سنة1595 تحديدا بعد أن أصدر «جوزيف هول» روايته: «An old world and a new. ولم يعرف المفهومُ شيوعه إلا في القرن الميلادي العشرين، ثم ما لبث المنتج أن تواتر. ومن أهم المؤلفات في الموضوع:(1984 ومزرعة الحيوان» جورج أورويل»،حكاية الخادمة» مارغريت آتوود «،البرتقالة الآلية» أنتوني بيرجس «المانح»، لويس لوري «نحن»، يفغيني زاماتين «آلة الزمن، والنائم ينهض»، هربرت ويلز»..

تعترف تدوينة (الديستوبيا، المدينة الفاسدة) بأن أدب الديستوبيا تميز بجملة خصائص تتصدرها الكفاية التنبُّئيّة، التوقعية في علاقة الإنسان بالمستقبل السوداويّ، بالإضَافة إلى رفض هذا الأدب التحكم في مصائر الإنسان،و مرونته التي أقدرت المخرجين السينمائيين على تحويل كثير من روايات هذا الجنس الأدبيّ إلى أعمال الفن السابع، وتمكنه من ارتياد أصقاع أخرى خارج أوربا، منها الأصقاع العربية. ويرى محمد عليّ فقيه أن الأدباء العرب حيّنوا الديستوبيا غداة «الربيع العربيّ» (تنظر تدوينته: قراءة في أهم روايات الديستوبيا.)، وإن كان كاتب هذه السطور لا ينفي هذه السمات عن الأدَب بعامة، إذ القدرة على الاستباق هي ما يفوق به الشاعر المؤرخ، كما أكد المعلم الأول «أرسطو»، و جاراه «غولدمان» مجترحا مفهوما رؤيويا: الوعي الممكن.. أما كون هذا الجنس الأدبّي يغذي السينما، فإن في علاقة نجيب محفوظ، تمثيلا لا حصرا، ما يثبت أن ذلك لا يُعتبرُ مزية من مزايا أدب الديستوبيا.

إن الأهمّ هو طرح البدائل الكمينة باقتلاع أسباب سوداوية الواقع، واستئصالها إلى غير رجعة، لهذا وذاك ما أشبّه الأنين، اللعين إلا برحى تطحن قرونا، وبئس الطحين !. قد يقول قائل من أنصار نظرية التلقي، إن من كفايات القارئ التأويل و الاستنتاج والاقتراح.. لكن تساؤلا يلوح في الأفق هو هل بوسع القرّاء جميعهم أن يُفعّلوا قدراتهم ومهاراتهم إن وُجدت أصلا ؟!.و يعَنّ لي أن أشير إلى الأدباء العرب ،الذين انفتحوا على أدب الديستوبيا، وهم: نجيب محفوظ، والأعرج أحمد الزعتريّ، محمد ربيع، إبراهيم نصر الله، أحمد خالد..(رحلة ابن فطومة، 2084، الانحناء على جثة عمان، عطارد، حرب الكلب الثانية، ممر الفئران..). هذه، مؤلفاتهم مرتبة، آمل أن تكون إحدى الروايات محطة قطار القراءة مستقبلا، حتى لا أكون متعسفا في الملاحظات المتواضعة التي لاحظتها.

شتنبر2024.

عبد الرحيم هندوف:

هناك زراعات أقل استهلاكا للماء ويمكن أن تضمن لنا الأمن الغذائي والسيادة الغذائية

تقديم

ننشر في هذا العدد الذي خصص ملفه مسألة الأمن الغذائي حوار/ تصريح للرفيق عبد الرحيم الهندوف رئيس الاتحاد الوطني للمهندسين المغاربية وباحث في السياسات المائية والفلاحية، ادلى به لإذاعة ميدي1 تيفي في نشرة إخبارية ليوم 17/8/2024، نظرا لأهمية ما جاء فيه حول سياسة الدولة في مجال الماء ولارتباطه بمسألة بالأمن الغذائي.

■ 14 وحدة لتحلية المياه هل هي كافية؟ في حديثنا اليوم عن المحطات ال14 الموجودة اليوم في المغرب ما هي الوضعية الحالية لها وبأي مساهمة تساهم في مواجهة هذا الاجهاد المائي؟

● **لدينا بالضبط 15 محطة تنتج 192 مليون م مكعب في السنة وهذا الرقم بالكاد يشكل 7 في المائة من حاجياتنا من الماء الصالح للشرب . هناك خمس محطات في طريق الإنجاز سترفع الإنتاج من تحلية المياه الى حوالي 320 مليون م مكعب أي بحوالي 10 في المائة . الحكومة أعلنت عن مخطط يهدف الى انتاج 1.3 مليار م مكعب من مياه التحلية في غضون 2030 أي ما يناهز 50 في المائة من حاجيات بلادنا من الماء الصالح للشرب. ولا نتحدث هنا عن المياه الموجهة للسقي. ولا ادري ان كنا سنصل الى تحقيق هذا الهدف لأنه لم يتبق سوى 6 سنوات، لا اظن ذلك. في جميع الأحوال لقد انطلقنا وعلينا الاستمرار بدون ضياع للوقت . وأريد ان اشير الى مسالة مهمة هي ان معضلة الماء في بلادنا هي مشكلة تخطيط وبرمجة أكثر من مشكل الجفاف ومشكل التغير المناخي. لماذا ؟ في بداية الستينات كانت لدينا حوالي 22 مليار م مكعب في السنة كحجم من المياه التي يمكننا تعبئتها في ظروف اقتصادية مقبولة وكان عدد السكان حوالي 10 ملايين أي كانت حصة الفرد الواحد 2000 م مكعب في السنة . لنفرض انه حتى لو لم يكن الجفاف فعدد السكان تضاعف 4 مرات وستكون حصة الفرد من الماء هي 500 م مكعب في السنة اذن كان من المتوقع اننا سنكون تحت عتبة الاجهاد التي هي 1000 م مكعب في السنة.**

اننا اليوم لسنا فقط تحت عتبة الاجهاد بل اننا تحت عتبة الفقر المائي التي هي 500 م مكعب للفرد في السنة. آذن كل هذا كان متوقعا والمشكل هو غياب التخطيط والبرمجة. وبالتالي علينا أن نستفيد من الأخطاء السابقة. علينا ان نمشي قدما في هذه الإجراءات وعلى راسها تحلية مياه البحر، لان المغرب يوجد في منطقة جغرافية مواردها المائية محدودة أصلا وزاد من حدتها الجفاف والتغير المناخي. فالجفاف والتغير المناخي سرع من مجيء هذه الازمة التي كانت لا محالة قادمة.

■ عن محطة تحلية المياه بالدار البيضاء هي محطة من الجل الجديد كيف ستكون تكلفة تحلية مياه البحر وما ذا تعني هذه المحطة في الحسابات الاقتصادية أساسا

● **تكلفة تحلية مياه البحر لحسن الحظ انها سائرة في الانخفاض بفضل تطور التكنولوجيا لقد كنا في حدود 50 درهم للمتر المكعب في السبعينات من القرن الماضي في الصحراء وانتقلنا إلى 10 دراهم للمتر المكعب في محطة أشتوكة ايت باها منطقة آكادير. وحسب تصريح الحكومة ستكون كلفة إنتاج المتر المكعب في محطة الدار البيضاء ستتراوح ما بين 4 و4.5 درهم، وهناك مشروع آخر في الداخلة ستكون هذه الكلفة 2 دراهم. ما الذي جعل الكلفة تنخفض إلى هذا المستوى ؟ إنه عامل تطور التكنولوجيا المستعملة ولكن بالخصوص مع استعمال الطاقات المتجددة، لأنه كما نعرف عملية تحلية المياه تستهلك كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية وبالتالي اللجوء إلى الطاقات المتجددة من شأنه تخفيض الكلفة، لهذا لا يمكننا في المستقبل الحديث عم الماء دون الحديث عن الطاقات المتجددة، لأن هناك ارتباط وطيد بينهما، وحتى الطاقات المتجددة عندها إشكال صعوبة تخزينها، في النهار عندما تكون الشمس أو الرياح علينا استعمالها، وأحد الوسائل التي يستعملها المغرب اليوم لتخزين الطاقات المتجددة الزائدة في النهار لاستعمالها في الليل هو استعمالها لضخ المياه من سافلة السد نهارا إلى أعلى السد – لدينا ثلاث محطات: آفورار وسد عبد المومن في طريق الإنجاز – وبالليل تعبد استعمال تلك المياه في إنتاج الكهرباء، فمسألة الماء ومسألة الطاقة مترابطين. كلما استعملنا الطاقات المتجددة كلما خفضنا تكلفة تحلية المياه. اليوم كل المؤشرات تدل على أن تكلفة تحلية المياه في المستقبل في طريقها إلى الانخفاض، لكن ما يلزمنا هو سياسة تضمن السيادة الصناعية**

والسيادة الطاقية، يلزمنا توفير صناعة وطنية وتكنولوجية وطنية في مجال تحلية مياه البحر وكذا في مجال إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة .

■ هل هناك تحديات مرتبطة بهذا المحطات بتحلية المياه هل لها آثار سلبية هل هناك خطر على التوازن البيئي ؟

● **صحيح هناك آثار سلبية لتحلية مياه البحر ، لا ننسى أولا ان الاملاح التي تتم ازالتها في عملية التحلية يتم ارجاعها للسواحل وهو ما يسبب ارتفاع في الملوحة في هذه السواحل وهذا سيؤثر سلبا على التنوع البيئي، وهناك كذلك مشكل استعمال العديد من المواد الكيماوية في عملية التحلية، نصفي الماء من الملح لكننا نزيد بعض المواد ليكون هناك توازن كيميائي وفيزيائي للماء لأن الماء ينبغي ان لا يكون صافيا مائة بالمائة من الأملاح المعدنية، بالإضافة إلى المواد المستعملة في غسل les membranes (لأننا نستعمل تقنية l'osmose inver–se) وهي مواد كيماوية نستعملها بكميات لا يستهان بها تكون لها آثار سلبية، لكننا مجبرين وليس لنا خيار آخر. مع تطوير البحث وإرساء هندسة وطنية متطورة والنهوض بأوضاع المهندسين، فللأسف اليوم هذا مشكل، نعيش هجرة للمهندسين في الوقت الذي بلادنا في حاجة إليهم. لرفع التحديات التي تواجه بلادنا ليس فقط في مجال تحلية المياه بل أيضا في مجال الطاقات المتجددة ومجال التصريف والعديد من المجالات، وبالتالي فإرساء هندسة وطنية والنهوض بأوضاع المهندسين وكذلك إعادة النظر في التكوين الهندسي للمهندسين والتقنيين الخ كلها تحديات أمام بلادنا وعليها الاهتمام بها، لأن مسألة الماء وتحلية الماء تتطلب استراتيجية شاملة فيها البحث فيها التكوين فيها الاستثمار فيها العديد من المداخل .**

■ المياه المعالجة التي ستستخدم في السقي هل يقتضي الأمر القيام باختيارات فلاحية بالمنتوجات الفلاحية التي تستجيب أكثر لهذه النوعية من المياه ؟ أم هي مياه عادية تستخدم كباقي المياه التي تستعمل في الري ؟

● **يمكننا استخدامها في الري بدون أدنى مشكل والدليل على ذلك أننا في محطة آكادير نسقي بها 15 الف هكتار بمنطقة اشتوكة أيت باها، ولكن المشكل هو أن الفلاحة تستهلك الكثير من المياه فعلى سبيل المثال حاجيات مليون من السكان من الماء الصالح للشرب تساوي حجم المياه اللازمة لسقي فقط 5000 هكتار فحاجيات مجموع السكان المغاربة من الماء الصالح للشرب تساوي حاجيات سقي 200 الف هكتار فقط، في حين أن لدينا مليون ونصف هكتار من الأراضي الفلاحية المسقية وعلينا أن نسقي أكثر من هذه المساحة ، فلا نعني فقط من مسألة الماء بل أيضا من مسألة تحقيق السيادة الغذائية فالإنسان يحتاج للماء والغذاء فإذا كنا سنستورد كل هذه المواد هناك ارتفاع الأثمنة وفقدان السيادة الغذائية الخ.. إذن مشكل الماء في القطاع الفلاحي هو أعوص بكثير من مشكل الماء الصالح للشرب**

■ هل هذا يتطلب اعتماد أساليب حديث في الري تكون اقتصادية أكثر؟

● **بطبيعة الحال هناك مجهودات جبارة، يجب في الحقيقة إعادة النظر في المنظومة الزراعية بشكل جدري سواء اختيار الزراعات أو الأصناف سواء اختيار حتى الدورات الزراعية فعلى سبيل المثال الذرة إذا زرعناها في مارس يمكن حاجياتها لن تتعدى 4000 متر مكعب في الهكتار في حين اذا زرعناها في يونيو قد تصل حاجياتها الى الضعف وهناك مثلا زراعة النخيل أكبر مستهلك للماء 15000 متر مكعب للهكتار في السنة ونحن بصدد إنجاز مشروع غرس 50 الف هكتار في اطار الجيل الأخضر، وبالتالي يجب إعادة النظر في هذا الاختيارات يجب التراجع عن هذا المشروع. لأن هناك زراعات أخرى أقل استهلاكا للماء ويمكن أن تضمن لنا الأمن الغذائي والسيادة الغذائية. لان مشكل الماء في الحقيقة هو مشكل متشعب ويتطلب مقاربة شمولية ويجب إعادة النظر في السياسات المتبعة في هذا المجال لحد الساعة.**

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يطالب بالإفراج الفوري عن المناضلة خالدة جرار

أدانت الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية قيام إدارة مصلحة السجون في دولة الاحتلال مؤخرًا، بعزل عضو المجلس التشريعي الفلسطيني السابق المناضلة خالدة جرار، وذلك بعد اقتحام وحشي لزنزانتها في سجن الدامون، واقتيادها إلى معزل نفي ترتسا في سجن الرملة، حيث تقبع جرار في معزلها ضمن ظروف في غاية الصعوبة تغيب عنها أدنى المتطلبات، والشروط الإنسانية والصحية، حيث ينفس فيها الاحتلال عن أحقاده العنصرية على الشعب الفلسطيني بأسره، في سياق ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، إلى جانب تنفيذ خطة الحسم بالضفة الغربية، وفرض نظام الفصل العنصري.

واعتبر الاتحاد العام للمرأة إعادة اعتقال الأسيرة خالدة جرار ضمن سياسة الاعتقال الإداري الذي تلجأ إليه مصلحة السجون، لتبرير تمديد الاعتقال، لعدم وجود تهمة موجهة للأسيرة جرار، الذي ينطبق على جميع الأسرى والأسيرات بما فيهم الأسرى الأطفال الخاضعون جميعًا بشكل قسري للاعتقال الإداري المندرج في إطار الحملة الممنهجة لقمع الشعب الفلسطيني، منوهًا إلى أن تجديد اعتقال الأسيرة خالدة جرار منذ أكثر من عام ونصف يخالف القانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة بخصوص الأسرى يأتي بعد اعتقال سابق استمر خمس سنوات متواصلة، يأتي كأحد أشكال العقاب الجماعي، وسياسة كيّ الوعي الممارسة من قبل الاحتلال ومصلحة السجون.

وأشار الاتحاد العام للمرأة في بيانه إلى معاناة الأسيرة خالدة جرار جراء المرض، علاوة على التضييقات المفروضة عليها، ولجوء مصلحة السجون، إلى قلة الطعام، والحرمان من الماء إمعانًا في تعذيبها، وهو ما ينطبق على جميع الأسيرات في باستيلات الاحتلال، خاصة في المرحلة التي تلت السابع من اكتوبر انتقامًا من المعتقلين والمعتقلات في إطار حملة التنكيل الممنهجة ضدهم، بموجب تعليمات المجرم المتطرف إيتامار بن غفير .

وطالب الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في بيانه الإفراج عن المناضلة الحقوقية والنسوية، والعضوة السابقة في المجلس التشريعي خالدة جرار، موجهًا تحية الإكبار والاحترام لصمودها، وصلابتها في وجه السجان، وقيودِه إلى جانب صمود ومقاومة جميع الأسيرات خلف القضبان دفاعًا عن حقهن المشروع في الحرية ورسالتهم القوية في تعرية الاحتلال، وبطشه في السجون النازية، مطالبًا بالإفراج الفوري عن جميع الأسيرات، داعيا أعضاءه ومنتسباته إلى تفعيل المشاركة، والإسناد في الاعتصامات، والوقفات الجامعة المنظمة للتفاعل مع قضية الأسرى في جميع المحافظات.

عن المكتب الإعلامي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان
تيلقرام

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي:

السياسات الطبقية للدولة هي المسؤولة عن رمي الشباب المغربي بنفسه للمجهول

تابع المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي باستياء كبير وقلق شديد الهروب الجماعي لعدد من الشباب ضمنهم قاصرين من الشواطئ المحاذية لمدينة الفنيدق بشمال البلاد الى سبتة المحتلة.

إن هذا الحدث المؤسف هو تعبير واضح عن مدى تفاقم حالة البؤس الاجتماعي واليأس وفقدان الأمل في مستقبل أفضل، وهو خير دليل على إفلاس السياسات العمومية الموجهة لهذه الفئة ومؤشر عن فداحة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد نتيجة السياسات النيوليبرالية والتي تزداد تفاقما بفعل الجفاف والغلاء المستمر وتفشي البطالة واتباع نفس السياسات، وتعبير واضح المعالم كذلك عن انعدام الثقة في الدولة المخزنية وسياساتها وقدرتها على تحقيق تطلعات الشباب في العيش الكريم والكرامة والحرية.

في هذا الصدد يعلن المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي عن:

- تحميله المسؤولية للنظام المخزني لما آلت إليه أوضاع الشبيبة المغربية من فقر وتهميش وبطالة وهدر مدرسي وضعف الخدمات العمومية وفشل البرامج الموجه للشباب.
- تأكيده أن المقاربة الأمنية المنتهجة ليست سوى هروب للأمام وتعبير عن عجز الدولة عن توفير التعليم والتكوين والشغل والعيش الكريم للشباب بما يعطيهم أملا في المستقبل ويقيهم من اليأس و الرمي بأنفسهم للمجهول.
- اعتباره أن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتأزمة هي نتيجة طبيعية للإختيارات الطبقية للدولة المخزنية، والقائمة أساسا على القمع والخوصصة والتبعية والاحتكار والريع والفساد.
- دعوته لتكثيف النضال الشبابي الوحدوي للتصدي للمخططات التخريبية للدولة المخزنية ويجدد مطالبته بسن سياسة وطنية تحفظ كرامة الشباب المغربي من تعليم جيد وشغل قار وصحة عمومية....
- يدعو الشبيبة المغربية المألومة نتيجة السياسات النيوليبيرالية الحالية للالتفاف حول تنظيماته اليسارية التقدمية والنضال الواعي والمنظم ضد سياسة التهميش والحرمان ومن أجل انتزاع حقوقه العادلة والمشروعة، معتبرا أن النضال الشبابي الواعي والمنظم والموحد هو السبيل الوحيد والأوحد لفرض مغرب العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة.

المكتب الوطني:
الرباط في 30 غشت 2024

حدث الأسبوع

في الذكرى الثانية لإعلان تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة

ت.ح

أن تنهض مرة ثانية الطبقة العاملة ببلادنا عن طريق فصيلها المتقدم لمهمة بناء حزبها السياسي المستقل كحزب طبقي يحمل مشروعها السياسي والفكري والمجتمعي لن يكون ذلك سهلا وميسرا إنه سيواجه مواجهة قوية إلى عنيفة.

العدو الطبقي لن يسمح بذلك وسيحاول اجتثاث المشروع في المهد كما حدث مع سنوات الرصاص بداية سنوات سبعينيات القرن الماضي لما تمت مواجهة المحاولة الأولى والتجربة الرائدة للحركة الماركسية اللينينية المغربية. سيستمر العدو الطبقي في نفس المنع والتضييق والإفشال وهو ما بدأت تظهر ملامحه في الفترة الاخيرة مع المحاولة الثانية التي يقوم بها النهج الديمقراطي.

أما بعض القوى السياسية الأخرى والتي ترى بنظرة الريبة والشك للمشروع برمته لأنه مشروع ينافسها سياسيا ويروم نزع أسلحة طبقية من يدها كانت توظفها كقوى وتستغلها لصالح مشروعها السياسي والطبقي، فهي أيضا واجهت المشروع بترويج الأضاليل والكذب والتشكيك وتلفيق تهم بجرائم وآفات إلى تجارب هذا المشروع. إنها طريقتها في محاربة المشروع تبدو وكأنها تعطف عليه ليس حبا بل تنفيرا منه وحجبا لجاذبيته داخل صفوف الطبقة العاملة والطبقات المتضررة من الاستغلال الرأسمالي.

ينضاف إلى هذين الطرفين نوع آخر من المعارضين وهم المثقفون التائهون الرافضون للانحياز إلى جانب الطبقة العاملة والمقهورين هؤلاء المثقفون، كلما تصدوا للمشروع وأحبطوه أو عرقلوه، كلما ارتفعت اسهمهم عند الطرفين الأول والثاني وتمكنوا من بيع تجارتهم بأثمان مرتفعة.

من جهتنا نتقدم في الاعداد للإعلان عن تأسيس هذا الحزب بالمغرب؛ وكلما رفعنا من وثيرة ذلك كلما تصاعدت ردات الافعال من الأطراف الثلاثة؛ كل واحد على حدى أو اثنين منها أو كلهم في جوقة واحدة. أن يحدث ذلك معناه أن المشروع عظيم، معناه أن الشبح الذي تكلم عنه ماركس وانجلس في بيانهم منذ 1848 لازال يرعب.

سيتعرض النهج الديمقراطي العمالي إلى أبشع أنواع السباب وأحقر النعوتات، وسيتعرض إلى النيران من مصادر متعددة، وقد يخبرك بعضهم أنهم يحبون النهج ويعزونه ولهم غيرة عليه كحزب مناضل لذلك يرمونه بنيرانهم للحفاظ عليه وحمايته من نفسه.

يجب أن يكون الجواب هو المضي بعزم وحزم في المشروع والعمل على لم الصف وتمتين الوحدة والرؤية الفكرية والسياسية لأعضائه؛ أن ننخرط بعزم وقوة، وأن نلح على المناضلين الماركسيين افرادا ومجموعات المؤمنين بهذا المشروع بأن يلتفوا أولا حول الفكرة والمشروع وثانيا تهيئ شروط الوحدة السياسية ثم التنظيمية؛ وهي عملية بناء طويلة ومعقدة.هذا هو الراد اليوم وغدا ويجب أن يبنى الحزب تحت نيران العدو.وهذا درس الأمس واليوم أيضا.

هذه المحاولة الثانية للنهج الديمقراطي- الإعداد لإعلان تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة- ستكون أكثر نضجا، وأكثر إلماما بتاريخ طبقتنا العاملة، وأكثر إدراكا للتجربة العالمية لبناء الاشتراكية، وأكثر إدراكا لنقاط ضعفها ونقاط قوتها. نستلهم نقاط القوة، ونتفهم وندرس نقاط الضعف والأخطاء بمسؤولية تاريخية ولا نتنكر للأخطاء أو نقذفها خارج تاريخنا، وندعي أننا لا نتحمل مسؤوليتها السياسية والمعنوية إن اخطاءها من اخطائنا ودروسها من خبرتنا الجماعية.

شتنبر 2024